الهجاء

قياسه ومسائل شذوذه حتى نهاية القرن الرابع الهجري

إعداد:

إبراهيم بن سليمان المطرودي

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• **الملخص:**

لهذا البحث، كما هي سائر البحوث، سؤال حرّكه، وهدف رامَه. سؤاله الذي دفع إليه، ونهض بالباحث شطره: هل جَمع أحدٌ شاذ الهجاء وعُني به؟

وحين رأيتُ أنّ أحداً لم يجمعه ولم يُعنَ به؛ قصدتُ إلى لملمته، وبادرت إلى استقرائه، وعمدت إلى كتب الهجاء الأولى، وجعلتها أساس البحث وركنه الأشد، وإن لم أُخله من غيرها، فطالما كانت البدايات خيرَ حاكٍ وأدقّ واصف، وفي جنباتها تتضح الحال وتُساق أوسع ما تكون وأتمّ.

وحين رأيت بين هذه الكتب وجوهاً من الاختلاف والتباين في إبراز مفهوم الشذوذ وعرض مادته وعدّها لفظاً لفظاً؛ حددتُ أهدافي في قضيتي، ومال بي الرأي إلى أنْ أنتزع في رحلتي هذه ثلاثة أمور؛ أولَها: مفهوم الشذوذ كما بدا عند الهجائيين وقرينه القياس، وثانيها: طرائقهم في ذكر مادة الشذوذ وعرضها، وثالثها: أفراده ومسائله، وتلك كانت أهدافي، وبها يستبين أكثرَ ملخصُ بحثي.

وانتهى البحث إلى نتائج، كان أهمها عندي بعد جمع الشاذ؛ أنّ كثيراً من أفراد الشذوذ ومسائله إنْ هي إلا وجهٌ من وجوه الخط العربي في حقبه الأولى، الذي جرت كتابة المصحف الشريف به وعليه، وأنّ من ربط حاضرنا بماضينا أن ننقل لطلابنا هذه المسألة، ونُزوّدهم بها.

الكلمات المفتاحية: الهجاء – الشذوذ - القياس – الرسم الإملائي.

*****

المقدمة:

إن الحمد لله تعالى أحمده وأستعينه وأستهديه وأصلي على نبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فالشذوذ مصطلح شهير في نحو العربية وصرفها، عُني النحويون بمفهومه، جمعوا شتاته، وأحصوا باجتهادهم ألفاظه، لكنهم كانوا تركوه مُدرجاً في أبواب النحو والصرف، ولم تأخذ بهم حاجة زمانهم إلى تخصيصه بتأليف، والانكباب عليه وحده، فجاء أهل هذه الأزمان، فجمعوا ما فرّق سلفنا من النحويين، والتقطوا ما بدّدوه، وأخرجوا إلى ميدان البحث العلمي بحوثاً فيه، وذاك مسرب من مسارب البحث العلمي وحقل من حقوله.

ولم يكتب الله -تعالى- لأحد، حسبَ ما أعلم، أن يتناول بالجمع شاذ الهجاء، ويلتقط من مؤلفاته أفراده، ويسبر دلالاته، فعزمتُ مستعيناً بالله -عز وجل- أن أتولى هذه المهمة، وأقوم قدر طاقتي بها، حتى تكتمل صورة الشذوذ في العربية بشقيها: النحوي، والهجائي، وجعلتُ ميدان الدراسة كتب الهجاء حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

والذي سعيت إليه من وراء هذه الدراسة ثلاثة أمور؛ الأول: أن أُبرز مفهوم القياس والشذوذ في الهجاء عند الهجائيين الأولين، والثاني: أن أعرض طرق الهجائيين في سوق مادة الشذوذ واختلافهم فيها، والثالث: أن أحصر مسائل الشذوذ وأعدد جزئياته، وحداني هذا أن أجعل البحث في تمهيد وثلاثة مباحث، دار التمهيد حول أمرين، هما (بدء الهجاء العربي) و(القياس والشذوذ فيه)، وارتكز المبحث الأول على (استعمال الهجائيين لمصطلح القياس) وقام الثاني لدرس (طرائق الهجائيين في سوق مادة الشذوذ) ورصدها، ونهض الثالث لجمع (مسائل الشذوذ فيه) وختمت هذا كله بخاتمة وجيزة، ذكرتُ فيها ما انتهيت إليه ممّا رأيته جديراً بها.

ومما ينبغي ذكره والإشارة إليه أنني في عرض مادة الشذوذ اتّخذت ما ذكره ابن درستويه أصلاً، وبنيت عليه، وزدت إليه من كتب الهجاء ما لم يذكره، وجعلته أول ما يُحال إليه في الهوامش، ثم أتبعتُ غيره به، وإن كان أقدم زمناً منه، والتزمتُ التعاقب الزمني إلا معه.

وأختم مقدمتي داعياً الله -تعالى- أن يجعل فيه خيراً لمن قرأه واطّلع عليه، وأن يكتب لي من الأجر ما لم أحتسبه وأفكر فيه؛ فهو سبحانه القاضي بما شاء لمن شاء.

بدء الهجاء العربي :

من الأشياء التي يُظن بالإنسان أن يسأل عنها، ويستخبر غيره فيها، خط لغته وهجاؤها، وقد سأل عنه المتقدم، وشُغل به، وإن لم تنقل لنا أسئلته فقد وصلتنا إجاباته، ودُوّنت لنا آراؤه، وكانت إجابات مختلفة، وآراء متنوعة، ظهرت في الروايات التي حكاها العلماء، ونقلها إلينا الرواة، فطائفة ذهبت إلى أن هجاء العربية توقيفي، وأنّ «أول من كتب الكتاب العربي والسرياني والكتب كلها آدم عليه السلام، قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في طين وطبخه، فلما أصاب الأرض الغرق وَجد كلُّ قوم كتاباً فكتبوه، فأصاب إسماعيل عليه السلام الكتاب العربي»[1].

واستعان ابن فارس بهذه الرواية وما يُشبهها في نصرة مذهبه، الذي قال صراحة عنه: «والذي نقوله فيه: إن الخط توقيف»[2]، وأعاد ذلك مرة أخرى قائلاً: «ومذهبنا فيه التوقيف»[3] وحاول جهده أن ينتصر للرأي ويُقنع به.

(١) الصاحبي: ١٠ والفهرست: ١٤وفيه: «وقال كعب وأنا أبرأ إلى الله من قوله: إن أول من وضع الكتابة العربية والفارسية وغيرها من الكتابات آدم عليه الصلاة والسلام، وضع ذلك قبل موته بثلاثمائة سنة في الطين وطبخه، فلما أصاب الأرض الطوفان سلم، فوجد كل قوم كتاباتهم فكتبوا بها» ومؤلفا الكتابين متعاصران وقدّمت ابن فارس؛ لأنه صاحب القول بالتوقيف والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ٣٤١ وفيه نقول بدأها بالنقل عن ابن فارس.

(٢) ينظر: الصاحبي: ١٠.

(٣) ينظر: السابق ١٢ ويُنظر في دراسة الهجاء العربي وتطوره: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: ٢٨ _ ٣٧.

وذهبت طائفة أخرى إلى أنه اصطلاح واختراع بشري، وهذا يُشبه خلافهم في أصل اللغة: أتوقيف هي أم اصطلاح، وهو أمر أباه ابن فارس ورفضه قائلاً عنه «فأمّا أن يكون مخترع اخترعه من تلقاء نفسه؛ فشيء لا تُعلم صحته إلا من خبر صحيح»[1].

ومن الروايات التي تذهب بقارئها إلى هذا القول، وتُشعره أن بعض الأولين كان يميل إليه، ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما من أنّ «أول من كتب بالعربية ثلاثة رجال: مُرامِر بن مُرّة، وأسلم بن سدرة، وعامر بن جدرة»[2]، وشبيه بها أن يكون الهجاء مأخوذاً عن قوم آخرين، سبقوا العرب إليه، وكان لهم فضل التقدم فيه، يذكر السيوطي أن ابن عباس رضي الله عنهما سئل: «معاشر قريش: من أين أخذتم هذا الكتاب العربي قبل أن يُبعث محمد صلى الله عليه وسلم، تجمعون منه ما اجتمع، وتفرقون منه ما افترق مثل الألف واللام؟ قال: أخذناه من حرب بن أمية. قال: فممن أخذه حرب؟ قال: من عبد الله بن جدعان. قال: فممن أخذه ابن جدعان؟ قال: من أهل الأنبار؟ قال: فممن أخذه أهل الأنبار؟ قال: من أهل الحيرة..»[3].

والذي أميل إليه، وأرجحه على غيره، أن هذا الخلاف لا طائل من ورائه[4]، وما ذاك إلا أننا لا نملك أدلة مادية صريحة عليه، فكل ما سوف يُقال ظنون، وهي أيضاً ظنون لا ينفعنا المضي في الاحتجاج لها أو الرد عليها كثيراً في درسنا الهجائي الحديث، وحسبنا أن نجعل بداية خطنا العربي وهجاء لغتنا في رسم المصحف الذي كتب به الصحابة رضوان الله عليهم كتاب هذه اللغة الخالد؛ فهذا الرسم هو الأثر المادي الباقي لنا، وهو العمل الذي سيبقى تأثيره فينا، وكافينا الآن أن نذكر من تأثيره

(١) ينظر: الصاحبي: ١١.

(٢) يُنظر: الفهرست: ١٤ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ٣٤٦ و٣٤٧.

(٣) يُنظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ٣٤٩.

(٤) ومن أراد المزيد في درس الخلاف في هذه القضية ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: ٢٨_ ٣٧.

أمرين؛ الأول: أنه الرسم الذي عرفته الأمة أولاً، وقرأت به كتاب الله عز وجل، والثاني: أنه الرسم الذي كان له تأثير كبير في تقعيد هجاء العربية وتقنين إملائها، ودخلت كثير من قواعده، وإن خالفت قياس الهجائيين، إلى الهجاء وصارت جزءاً منه، ولا معنى عندي البتة للانشغال بغيره؛ فهو أصل هجائنا، ونقطة البدء فيه، وما لنا من محيص عنه؛ لأنه إملاء كتابنا الكريم، وناقله إلينا، وبمعرفته والاطلاع على تاريخه ندرك جميعاً الأطوار التي مرّ بها هجاء العربية، ونجد جواب كثير من غرائب هجائها الباقي في استعمالنا حتى اليوم، فليت الجامعات وكليات اللغة العربية فيها تُدرّسه وتُعنى به وتُزوّد طلابها بخبره؛ فالجهل به لدارس العربية مَنْقصة، وهو لِدُور العلم والتعليم مثلبة!

القياس والشذوذ في الهجاء:

بعد أن ضبط اللغويون قواعد الهجاء، وجعلوا له أصلين: الأول: فصل الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشيء واحد، والثاني: مطابقة المكتوب المنطوق به[1]؛ حملوا ما خالفها على الشذوذ، فانتقلت مصطلحات القواعد النحوية والصرفية إلى الهجاء نفسه، والغرابة والطرافة هنا أن رسم المصحف أصبح شاذاً لازماً، يُتّبع ما خالف فيه القياس ولا يُخالف، ولا يُحمل عليه غيره من الكتابات، وذاك معناه أن الشذوذ، وحمل الأشياء على المنقول، لم تختص بالقواعد، وإنما لحقت بالهجاء والخط والإملاء، ووقعت في رسم المصحف وفي الرسم الهجائي نفسه، فمن أمثلة الشذوذ في رسم المصحف أن لام الجر فُصلت فيه عن اسم الإشارة ﴿فمالِ هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا﴾[2]، وشبهه في قوله

(١) ينظر: كتاب الكتاب، فقد ذكر ابن درستويه هذين الأصلين في مكانين مختلفين، قال: «لأن الكلمة إنما يوضع هجاؤها على حيالها موقوفا عليها» ٢٨ وقال: «وحق كل كلمة أن تقع مفصولة في الكتاب مما قبلها وما بعدها؛ ليدل كلٌّ على ما وُضع له مفرداً» ٥١ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٤٣ و٦٣ وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد: ١٠/ ٥٣٠٣ و٥٣٠٦ والمذكور مأخوذ من متن التسهيل نفسه.

(٢) سورة النساء: ٧٨ وفي المقنع في مصاحف أهل الأمصار: ١٠٣ قال أبو عمرو الداني: «وفي النساء {فمال هؤلاء القوم} بقطع اللام».

تعالى: ﴿ولا أوضعوا خلالكم﴾[1] التي قال عنده الزجاج: «بزيادة ألف أيضاً، وهذا إنما حقه على اللفظ ولأوضعوا، ولكن الفتحة كانت تُكتب قبل العربي ألفاً، والكتاب ابتدئ به في العربي بقرب نزول القرآن فوقع فيه زيادات في أمكنة واتباع الشيء بنقص عن الحروف»[2] ومثله في قوله تعالى: ﴿وقالوا مالِ هذا الرسول يأكل الطعام﴾[3]، وعند هذه الآية الكريمة قال الزمخشري: «وقعت اللام في المصحف مفصولة عن (هذا) خارجة عن أوضاع الخط العربي، وخط المصحف سنة لا تُغيّر»[4]، وهو شذوذ بالنظر إلى أوضاع الخط بعد أن اتجهت إليه عناية علماء العربية، وإلا فقد كان ما في المصحف هو الهجاء العربي قبل جهودهم: «ويظل الرسم العثماني بكل ما يقدم من أمثلة وصور لرسم الكلمات خير ممثل لواقع الكتابة العربية في تلك الحقبة»[5].

ولعل مما يحسن الإتيان به هنا؛ أن علماء العربية الذين استخرجوا قواعد الهجاء وسموا بصنيعهم هذا عمل المتقدمين قبلهم بالخروج عن القياس، ومخالفة القواعد، وهي مسألة تحتمل النظر والتفكير؛ لأن الذين اتّخذوا الرسم من العرب المتقدمين كانوا يسيرون على قواعد، ويتخذونها سبيلاً في تحويل المنطوق إلى مكتوب، ولم يسيروا فيها سيرة لا قواعد لها ولا ضوابط؛ لكن تلك القواعد والضوابط جرى لها بعض التغيير، وطرأ عليها بعض التبديل، وهو تعديل اقتضته ظروف الإنسان التي كان يعيشها، وما كان كذلك فهو مبني على أسس وقواعد، وإن جرّ تبدل حياة الإنسان بعد ذلك إلى تهميش تلك الأسس ونسيانها، وخير مثال يُجلّي هذه القضية قول أبي حيان: «ومنها - أي: الحروف - ما يلتبس بالخط إذا وُصل بغيره كالنون والقاف والياء، فيزول الاشتراك بالنقط،

(١) سورة التوبة: ٤٧ وينظر: كتاب المصاحف لأبي بكر عبد الله بن أبي داود، ت: محمد بن عبده، ط الثانية ١٤٢٣هـ الفاروق الحديثة للطباعة، القاهرة، ٢٦٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: عبد الجليل عبده، ط الأولى ١٤١٤هـ دار الحديث، القاهرة، ٢/ ٤٥١.

(٣) سورة الفرقان: ٧.

(٤) الكشاف: ٣/ ٨٩ ورسم المصحف: ٢٠٠.

(٥) رسم المصحف: ٢٢٣.

ولذلك ينبغي أن يُعلم أن القاف والنون إذا كتبتا على صورتهما الخاصة بهما لا تنقطان؛ إذ لا يحصل اشتراك»[1].

إنّ الذي دعا المتقدمين، ومنهم أبو حيان، إلى هذا القول، وأقصد به عدم نقط هذه الأحرف، داعٍ زمانيّ، لم يعد له وجود في عصرنا هذا، ولعلنا جميعاً الآن نعجب من هذا القولِ الذي قاله هذا النحوي الكبير؛ لكننا لو كنّا في عصره؛ لما رأينا فيه عجباً، ولَمَا رابنا من أمره ما راب.

ولهذا الشذوذ صور في الرسم الهجائي نفسه، يقول ابن مالك: «وشذّت الألف في «كلتا»»[2]. ومثل هذا قول السيوطي: «ومما وُصل شذوذاً، وكان قياسه الفصل: ويْكأنه؛ لأنه مركب من «وي» بمعنى: أعجب، و«كأنه»، و«ويلمه»، والأصل: ويل أمه، و«يومئذ» ونحوه من الظروف المضافة لـ«إذ»، و«ثلثمائة» ونحوه»[3].

(١) يُنظر: الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل ٤٢ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٨٧ وهناك اختلاف يسير في حال النص المنقول بين الأصل والمرجع الوسيط.

(٢) ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد: ١٠/ ٥٣١٠ ويوضح الشارح ذلك قائلاً: «وشذت الألف في «كلتا»؛ لأنها ألف تأنيث رابعة فحقها الياء كـ«حبلى» ٥٣١١.

(٣) همع الهوامع: ٣/ ٤٧٤.

المبحث الأول:

القياس في الهجاء:

الأصل هو السير على قياس الهجاء، والمضي على قاعدتيه اللتين تقدم ذكرهما آنفاً، وما جاء على الأصل لا يُسأل عن علته وسببه، ولكن البحث آثر أن يُثبت استعمال النحويين لهذا المصطلح في الهجاء أولاً، ويحكي بعض الصور التي توضح هذا، وتكشف عنه، وتُظهر مسارب القول فيه؛ إذ هي جزء من البحث، وبعض منه، وبالحديث عنها يكمل الموضوع، وتتامّ أجزاؤه وأنحاؤه.

في هذه القضية اخترتُ أن يكون الحديث في مطلبين: الأول: يدور حول استعمال الهجائيين هذا المصطلح، ولجوئهم إليه في مؤلفاتهم، والثاني: يتجه مباشرة إلى عرض مسائل هجائية، وقضايا إملائية، كان حكم أمثالها الشذوذ، والخروج عن أصل الهجاء، ولكنّ أمراً ما عرض لها، وأبقاها على القياس، فكانت أمارة على حضور القياس في ما كان يُظن به أن يجري في الإملاء على غيره، فكانت شاهداً على عودة هذه الصور الهجائية (الإملائية) إلى ما يقضي به القياس، ويحكم به، وإن كان قياساً مقصوراً على قبيل من الألفاظ دون غيره.

المطلب الأول: استعمال الهجائيين لمصطلح القياس:

كثيرة هي المواضع التي جرى فيها ذكر مصطلح القياس، واقتضى سياق الحديث أن يرد فيها، ولستُ أروم هنا حصرها واستقصاءها، وإنما أضرب الأمثلة المعدودة، وأسوق الشواهد القليلة؛ حتى يبين ما أردت بيانه، ويتضح ما سعيت إلى إيضاحه.

ففي «أدب الكاتب» لابن قتيبة هذا القول: «وكذلك القياس أن يُكتب كل حرف على الانفراد، ولا يُنظر إلى ما قبله مما يُزيله عن حاله؛ إذا أدرجت»[1]، ومن حديث مؤلفه عن بعض ما تُحذف فيه الألف قوله: «وأما (شيطان، ودِهْقان)

(١) أدب الكاتب: ٢٢١.

فإثبات الألف فيها حسن، وكان القياس أن يكتبوهما إذا دخلت الألف واللام فيها بغير ألف، إلا أنّ الكتّاب مجتمعون على ترك القياس»[1]، وفي قولِ هذا غرابةٌ من جهتين: الأولى: عدُّه ما خالف الأصل، وهو الحذف، قياساً، والثانية: أن يعدّ القاعدة، التي خالفت أصل الهجاء في كتابة ما ينطق، وهي قوله: «وكلّ اسم منها يستعمل كثيراً، ويجوز إدخال الألف واللام فيه، نحو: الحرث؛ فإنك تكتبه مع إثبات الألف واللام بغير ألف» قاعدةً قياسية، كان يُنتظر من الكتاب أن يسيروا عليها، ولا يحيدوا بإجماع عنها، وتخريج هذا عندي من حديث ابن قتيبة؛ أنّه مال بمفهوم القياس إلى القاعدة، وحذف الألف في مثل هذا قاعدة عنده كما تقدم، ولكنها قاعدة مضت على مخالفة القياس في الهجاء، وهذا معناه أن القياس صار له إطلاقان عند ابن قتيبة، فهو يُطْلَق على القاعدة العامة، التي تنتظم كثيراً من الأفراد، ويُطلق أيضاً على القاعدة الجزئية، التي يُجرى عليه ألفاظ قليلة، تُؤلّف بها مسألة ككثرة الاستعمال مثلاً.

وشبيهٌ بقوله هذا، وأقصد شبهه به من حيث استعمال المصطلح ومفهوم القياس، قوله: «خلا (يحيى) الذي هو اسم؛ فإنّ الكتّاب اجتمعوا على أن كتبوه بالياء، ولم يلزموا فيه القياس»[2]، فهذه المسألة فيها قياس من جهتين: الأولى: أنّ ألف كلّ مقصور، إذا كانت رابعة فصاعداً، تُكتب ياء[3]، والثانية وهي قياس عند المؤلف: أنّ هذا المقصور، إذا كانت قبل ألفه ياء، نحو: الدنيا، والعليا؛ فقاعدة ألفه أن تكتب ألفاً؛ لئلا تجتمع ياءان، وأخرج الكتّاب من هذه القاعدة (يحيى) اسما، فكتبوا ألفه ياء، ولمّا استعمل ابن قتيبة القياس مرادفاً للقاعدة، وإن كانت مخالفة لقاعدة أعم منها، جعل ما جرى عليه الكتاب أجمعون خلاف القياس، وإن كان ما فعلوه موافقاً للقاعدة العامة في كل مقصور جاوز الثلاثة، وعملهم هذا في وجه من وجوهه عودة للقياس أيضاً.

(١) السابق: ٢٣٠ـ ٢٣١.

(٢) أدب الكاتب: ٢٥٨.

(٣) السابق: ٢٥٨.

ومثل حديث ابن قتيبة كان قول ابن دُرُستويهِ، فاستعمل في «كتاب الكتّاب» هذا المصطلح وما اشتق منه، وكان من ذلك في حديثه عن (كلا وكلتا)، وأنّ قياس الثانية منهما أن تكتب ألفها أبداً على صورة الياء، ولكن إجراءها على (كلا) حال دون ذلك، وفي هذا يقول: «أُجريت (كلتا) على (كلا) في الخط؛ لاشتراكهما في التغير وغيره مع المظهر والمضمر، ولولا ذلك لكان القياس إثبات (كلتا) بالياء على كل حال»[1]، ومراده هنا أنّ ألفها رابعة، وقياس ما كان كذلك أن يُكتب بصورة الياء.

وممّا ذكره ابن درستويه، وهو خلاف ما يكتب به جمع غفير من الناس، وله صلة وثيقة بالقياس حديثه عن عدم وصل (في) بـ(ما)، وفي هذا يقول: «ولا يجوز أن تُوصل بـ(في) عندنا كقولك: رغبتُ في ما عند الله؛ لأنها بمعنى (الذي) ... فأمّا من وصلها بها على كل حال؛ فإنما شبّهها بـ(من وعن)؛ لأنهما حرفا جر مثلها، وهنّ على حرفين، وذلك رديء والقياس ما قلنا؛ لأنه يقع في (عن ومن) ادّغام مع (ما) وليس ذلك في (في)»[2].

والعلة التي دعت النحوي إلى هذا القول أنّه قرّر قبلُ؛ أنّ «حق كل كلمة أن تقع مفصولة في الكتاب مما قبلها وما بعدها؛ ليدل كلٌّ على ما وُضع له مفردا»[3]، وهو معنى تقدّم حديث البحث عنه في التمهيد، والغرض من هذه النماذج، وتلك الأمثلة، الكشف عن دوران مصطلح القياس عند أهل الخط والهجاء، وأنّهم كانوا يريدون به ما وافق القاعدة التي انتهجوها، ورأوا أنّها المثلى في تمثيل المنطوق بالمكتوب، فالقاعدة ضابط يجعل الكاتب يقيس الشيء على الشيء والنظير على النظير في الهجاء.

وعلى هذا جرى الزجاجي في جمله، فكان لحضور المصطلح شأن في كتابه، ومن ذلك قوله: «فأمّا «استووا، واحتووا، واكتووا»؛ فالاختيار أن يُكتب بواوين

(١) كتاب الكتاب: ٤٩.
(٢) كتاب الكتاب: ٥٦.
(٣) السابق: ٥١.

والألف، وعليه أكثر الكتّاب، وكتابه بواو واحدة جائز عند بعضهم؛ لأن ما قبله من الكلام يدلّ على أنّ الفعل لجماعة، وهو رديء، غير مأخوذ به، ولا معمول عليه، والأول أجود وأقيس»[1]، وهو هكذا؛ لأن الأصل في الهجاء أن يكون المكتوب مماثلاً للمنطوق، ومناظراً له.

وفي موضع آخر من كتابه استعمل (القياس) بلفظه، وليس كما تقدم قبل، وكان ذلك في قوله: «ومن الكتّاب من يكتب «الصلاة، والزكاة، والحياة» بالألف أيضاً على القياس»[2]، ومراده بالقياس هنا أنّ الحرف يكتب كما يُنطق، وهذه الألفاظ الثلاثة جرت كتابتها «بالواو اتباعاً لخط المصحف»[3]، وهؤلاء الكتّاب أجروها على القياس في أشباهها، وكتبوها بالألف، وذاك ما يلزم في نظائرها، مما يُفيد أن كتابة هذه الألفاظ بالواو مقصور محصور على هذه الثلاثة وحدها[4].

وبعد ذلك يحين وقتُ الحديث عن المطلب الثاني، ومداره على مسائل هجائية، خرجت عن القياس، وخالفت الأصلين العامين في الهجاء، وهما أصلان سلف ذكرهما، غير أنّ أهل الخط والهجاء جعلوا لهذه الألفاظ، لسبب ما، قاعدةً تسير عليها، وتجري في الكتابة وفقها، فكان ذلك أيضاً من القياس عندهم، وقياس هذا كذا، ومرادهم فيه القاعدة التي تحمل عليها الألفاظ.

المطلب الثاني: ما جرى على القياس من وجه وخالفه من وجه:

يتناول هذا المطلب، كما هي الحال في المطلب المتقدم، القياس، ولكنه ينظر إليه من زاوية مختلفة، ويضرب له أمثلة تحكي تلك الزاوية، وتُصوّر

(١) الجمل: ٢٧٦.

(٢) السابق: ٢٧٨.

(٣) السابق: ٢٧٨ هكذا: الصلوة، والزكوة، والحيوة، مع وجود ألف ضئيلة كأنّما وُضعت لتدل على حال النطق ويقول أبو حيان في الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٠٥ في معرض حديثه عن شيء آخر: «ألا ترى أنّا نوافق خط المصحف مع مخالفته القياس في مواضع كالصلوة والزكوة».

(٤) الجمل: ٢٧٨ وفي هذا يقول الزجاجي: «ولا تكتب شيئا من نظائرها إلا بالألف، نحو: القناة، والفلاة، والفتاة».

ما فيها، ففكرته الأساسية، التي جعلها الباحث نصب عينيه، أن يكشف عن صورةٍ للقياس، لم تكن هي المرادة في المطلب الأول، وهي صورة تلك المسائل التي خرجت عن القياس، وخالفت ضوابطه، ولكن جُعل لها ضوابط جديدة، بالسير عليها صارت أيضاً من النماذج القياسية، غير أنّه قياس محدود محصور في أفراد قليلة.

رأس الأمر في هذا المطلب، وخلاصته التي لا يجوز تركها، ولا الغفلة عنها، جاءت في قول ابن درستويه في مفتتح كتابه: «اعلم أن الكتّاب ربما يكتبون الكلمة على لفظها وعلى معناها، ويحذفون منها ما هو فيها، ويُثبتون فيها ما ليس منها، ويُبدلون الحرف من الحرف، ويصلون الكلمة بأخرى، لا تتصل بها، ويفصلون بين أمثالها، ويختزلون عامة صور الحروف اكتفاء بالطائفة منها، ولا ينقطون ولا يشكلون إلا ما ألبس، يُحاولون بكل ذلك ضرباً من القياس»[1].

هذا النص، وأهم ما فيه قوله: «يحاولون بكل ذلك ضرباً من القياس»، يُظهر أنّ الهجائيين، وإنْ اختلفت مذاهبهم، وتكاثرت طرقهم، يتلمّسون وجهاً من القياس لصنيعهم، ويمضون عليه في إملائهم، وهذا هو المعنى الذي أردت التمثيل له، وأخذت على نفسي الكشف بالأمثلة هنا عنه، فهم لا يُخالفون بالشيء طريقة غيره، وقياسه المظنون فيه؛ إلا وهم يرومون به وجهاً آخر منه؛ كما بيّنت عبارة هذا الشيخ رحمه الله[2].

من أمثلة هذا في هجاء العربية، الذي ارتضاه فريق من النحويين واللغويين، إلحاق ألف الفصل في مضارع المفرد، الذي تكون لامه واواً، نحو: أدعو، وأعزو،

(١) كتاب الكتاب: ٢٠.

(٢) وشبيه بقول ابن درستويه هذا قول أبي عمرو الداني عن اصطلاح السلف في المصحف في المحكم في نقط المصاحف، ت: عزة حسن، ط الثانية ١٤١٨هـ دار الفكر المعاصر، ١٩٦ : «وليس شيء من الرسم، ولا من النقط اصطلح عليه السلف، رضوان الله عليهم، إلا وقد حاولوا به وجهاً من الصحة والصواب، وقصدوا فيه طريقاً من اللغة والقياس؛ لموضعهم من العلم، ومكانتهم من الفصاحة. علم ذلك من علمه، وجهله من جهله».

فقد ذكر القُتبي ذلك في قوله: «ورأى بعض كتاب زماننا هذا ألّا تُلحق بها الألف في مثل هذه الحروف... وقد ذهبوا مذهباً؛ غير أنّي رأيت متقدمي الكتّاب[1] لم يزالوا على ما أنبأتك من إلحاق ألف الفصل بهذه الواوات كلها؛ ليكون الحكم في كل موضع واحداً»[2].

فالظاهر من قوله: «ليكون الحكم في كل موضع واحداً» أنّ هذا التعميم، أو طرد الباب على نهج واحد، هو من القياس؛ إذا جعلناه بمعنى القاعدة والقانون، وهو أمر جرى عليه النحويون في قواعد العربية النحوية والصرفية، وها نحن نراه في قواعد الهجاء، ونلمسه فيها، وليس هذا بغريب؛ إذ الذين تولوا درس الهجاء، ووضع قواعده، هم أنفسهم الذين نهضوا بقواعد لسان العرب نحواً وصرفاً، وعادة بشرية أن ينقل الإنسان طرائق تفكيره، وأساليب نظره، إلى الأمور التي تبدو لغيره مختلفة.

ومنه حديث القتبي عن الأسماء الأعجمية التي تكثر، فتُحذف منها الألف، وفي حديثه، وهو عند غيره أيضاً، من القضايا ما يجعلني مضطراً أنْ أسوقه، وأورده كله؛ حتى يُوقف على ما فيه، يقول: «تُحذف الألف من الأسماء الأعجمية نحو: إبرهيم، وإسمعيل، وإسرئيل، وإسحق؛ استثقالاً... وكذلك سليمن وهرون، وسائر الأسماء المستعملة؛ فأمّا ما لا يُستعمل من الأسماء الأعجمية، ولا يُتسمّى به كثيراً، نحو: قارون، وطالوت، وجالوت، وهاروت، وماروت؛ فلا تُحذف الألف في شيء من ذلك، إلا (داود) فإنه

(١) لعل مما يجمل إيراده هنا أن ظاهر حديث ابن قُتيبة أن إلحاق هذه الألف كان مذهب متقدمي الكُتاب، ومتقدموهم كثير، وليس كما ذهب أبو حيان في الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل أنه مذهب الفراء وحده: ١٤٦ و١٤٨ ويُقوّي عزو ابن قتيبة أن بعض كتب الهجاء تُشير إلى هذا المذهب، وتجعله مذهب قوم؛ كما سيأتي في الحاشية التالية من حديث ابن الدهان إن شاء الله تعالى.

(٢) أدب الكاتب: ٢٢٥ـ ٢٢٦ وفي هذه المسألة يقول ابن الدهان في باب الهجاء وهو جزء من شرح اللمع: ٣٥ «ومن أثبت الألف في: هو يغزوا زيدا، ثم نصب الفعل، فالأولى ألّا يكتب ألفا.... وقد أجاز قوم إثباتها»، وممن أشار إليها من النحويين ابن مالك في التسهيل والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٤٢ في قول ابن مالك و١٤٧ وما بعدها في حديث أبي حيان وشرحه لهذه المسألة.

لا تُحذف ألفه، وإن كان مستعملاً؛ لأن الألف لو حُذفت وقد حُذفت منه إحدى الواوين؛ لاختلّ الحرف»[1].

هذا النص يحمل أولاً: مخالفة للأصل الثاني من أصلي الهجاء، وهو «مطابقة المكتوب المنطوق به»[2] حيث جرت كتابة هذه الألفاظ دون الألف، وهذا على هذه الحالة شذوذ، وخروج من قياس الهجاء، غير أنّهم لم يخرجوا به إلا لعلة، هي كثرة الاستعمال أو كما يقول ابن قتيبة كثرة التسمي به؛ قادت إلى ظهور قاعدة، تُطبّق على هذه الألفاظ وغيرها مما يكثر استعماله، فكان ذلك خروجاً من قاعدة إلى أخرى، وإهمالاً لأصل عام وإعمالاً لقاعدة مشروطة، وأقصد بذلك أن شرطها كثرة الاستعمال وعدم تعدد الحذف من اللفظ.

لم يُجرِ الهجائيون هذه القاعدة، قاعدة الحذف لكثرة الاستعمال، على (داود)، ولو فعلوا لحذفوا ألفه؛ كما حذفوها من الألفاظ التي تقدّم ذكرها في حديث القتبي، وما منعهم من حذفها، مع تحقق الشرط فيها وهو كثرة الاستعمال، إلا أنّ حذفها سيجمع على اللفظ حذفين، حذف الواو وحذف الألف، وهذا إخلال به وإجحاف بصورته.

وما جرى في هاتين المسألتين الهجائيتين يُذكّر بقول ابن درستويه الذي ابتدأت به المطلب: «يحاولون بكل ذلك ضرباً من القياس» وبهذا يظهر الجهد الجهيد الذي بذله علماء العربية في هجائها، وإعطاء كل لفظ ما يستحقه، ومراعاة حاله، وأنّ ما يستنكره بعض الناس منهم مردود إلى جهلهم بما بنوه عليه، وعلّلوه به، ولو أنّهم اطّلعوا على نظرية الهجاء وافية، ووقفوا على جهود

(١) أدب الكاتب: ٢٢٨ وما بعدها ولابن درستويه في هذه المسألة حقيق أن يُورد حتى يُنتفع منه: «ومن ذلك ألف إبرهيم وإسمعيل وإسحق وسليمن وهرون؛ حُذفت لأنها أسماء أنبياء مشهورة كررت في القرآن وكثر استعمالها فوجب تخفيفها...» ومما يجب الالتفات إليه، والتفكير فيه، قوله: «فوجب تخفيفها» وكتاب الكتاب: ٨٥.

(٢) الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٦٣ والأصل الأول فيه: فصل الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشيء واحد: ٤٣.

الأئمة فيها؛ ما كلّفوا أنفسهم سوء الظن بهم، ولرأوا ذلك أقصى ما يستطيع امرؤ أن ينتهي إليه.

ومما هو بهذا شبيه حديث القتبي عن (شيطان ودهقان) الذي قال فيه: «فإثبات الألف فيهما حسن، وكان القياس أن يكتبوهما إذا دخلت الألف واللام فيهما بغير ألف؛ إلا أن الكُتّاب مجتمعون على ترك القياس»[1].

يعدّ ابن قتيبة الكتّاب مجمعين على مخالفة القياس، ومراده هنا أنّهم خالفوا القاعدة الهجائية، التي ذكرها قبلُ حين قال: «وكل اسم منها يُستعمل كثيراً، ويجوز إدخال الألف واللام فيه، نحو: الحرث، فإنك تكتبه مع إثبات الألف واللام بغير ألف»[2]، فجعل القاعدة قياساً؛ لأن ثمرة القواعد، والحصيلة من ورائها، أن تُجرى عليها الألفاظ التي وُضعت لها، وما دام الهجائيون جعلوا لما كثر في الكلام، وصحبتها الألف واللام، قاعدة تقضي بحذف الألف منه، فقد ابتغوا أن يسير عليها ما يُشبهه؛ لأنهم لم يستوعبوا الألفاظ كلها، ولم يُوردوا منها إلا ضرباً للمثال وإيضاحاً له.

غير أنّ هذا، الذي ذكره ابن قتيبة، معارض بمثله، بل بما هو أقوى منه، وهو الأصل الأصيل في الهجاء «مطابقة المكتوب المنطوقَ به في ذوات الحروف وعددها..»[3]، فهؤلاء الكتاب الذين أجمعوا على كتْب الألف موافقون لهذا الأصل، وماضون عليه، ولعلهم، وهذا أقرب الظنون بهم مع إجماعهم، رأوا أن هاتين اللفظتين لم تكثرا في

(١) أدب الكاتب: ٢٣٠ وما بعدها وفي باب الهجاء لابن الدهان: ١٧: «وشيطان ودُهْقان يُكتب بالألف مع الألف واللام ومع عدمها؛ لقلتهما، وكان قياسهما إثبات الألف مع عدم الألف واللام وحذفها مع وجودهما» وفي الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٢٥: «وقياس ابن قتيبة هذين على الرحمن قياس فاسد؛ لأن الرحمن أكثر استعمالاً»، والظاهر لي أنّ ابن قتيبة أراد بالقياس هنا المضي على القاعدة التي بدأ بها حديثه، وهي قوله في ٢٢٩: «وكل اسم منها يُستعمل كثيراً، ويجوز إدخال الألف واللام فيه، نحو: الحرث؛ فإنك تكتبه مع إثبات الألف واللام بغير ألف»، ولم يرد ما ذهب إليه الشيخ أبو حيان من أنه يحملها على (الرحمن)، ولعل في حديث ابن الدهان ما يُؤيّد ما ذهبتُ إليه.

(٢) أدب الكاتب: ٢٢٩.

(٣) الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٦٣.

الكلام حتى تُحملا على هذه القاعدة، فأبقوهما على القاعدة الأصلية، وهو معنى أشار إليه أبو حيان في رده على ابن قتيبة حين قال: «وقياس ابن قتيبة هذين على الرحمن قياس فاسد؛ لأن الرحمن أكثر استعمالاً» ولي تعليق على قوله في الحاشية.

والغرض الذي سقتُ له هذا المثال هو الكشف عن الحكمة التي سار عليها هجائيّو العربية، وأنّهم كما أعلن ابن درستويه في صدر كتابه: لا يخرجون عن وجه قياسي إلا ولهم في غيره وجه قياس آخر، وإن كان الوجه الثاني خروجاً عن وجه القياس الأصلي، وأعدّ أنا هذا الخروج شذوذاً؛ لأنّني أرعى الأصل الراسخ للهجاء، وأرى القاعدة الجديدة مشروطة، كما في هذه القاعدة التي يدور الآن عنها الحديث، بشرط تغيب إذا غاب، ولا يستوي أصل راسخ، بُني عليه هجاء العربية، وقاعدة خُصّت ببعض الأفراد.

ومما يحسن إيراده هنا، لعله يزيد في الإيضاح، حديث ابن درستويه عن (كلا الرجلين وكلتا المرأتين) وهي مسألة غريبة جداً على الكتّاب اليوم، ولا تكاد تجد أحداً يسير على ما ذكره الشيخ فيها، فقد ذهب إلى إجراء (كلا وكلتا) في حال الإضافة إلى الاسم الظاهر مجرى الإضافة للضمير، وعليه ستكون كتابتهما هكذا في حال النصب والجر: رأيت كلى الرجلين وكلتى المرأتين، ومررت بكلى الرجلين وكلتى المرأتين، وفي حال الرفع هكذا: جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين[1] ثم عقّب على الصورة الأخيرة قائلاً: «ولولا ذلك لكان القياس إثبات (كلتى) بالياء على كل حال»[2]، ومراده أنّ ألفها رابعة، فكان قياسها أن تُكتب ياء على كل حال.

كتابة (كلتا) بالألف شذوذ ومخالفة للقياس، غير أنه شذوذ له سبب، وأراد به الهجائيون وجهاً، وضّحه ابن درستويه قائلاً: «لاشتراكهما في التغير وغيره مع المظهر والمضمر»[3].

(١) كتاب الكتاب: ٤٩.
(٢) السابق: ٤٩.
(٣) السابق: ٤٩.

ومما يحسن إيراده هنا، وله مزيد فائدة إن شاء الله في كتابة هذين اللفظين، ما ورد في (رسالة رشيد الدين الوطواط) حول ردوده على الزمخشري، وكان منها حديثه عن كتابة (كلا) في حالة الجر والإضافة للمظهر، وردّه على الزمخشري في ذهابه أنها تُكتب بالألف، واحتجاجه عليه بكتاب ابن درستويه[1] فقد خرج اللفظ عن قياسه إلى وجه آخر، كان لهم فيه سبب وعلة.

وأختم التمثيل لهذا المطلب بحديث ابن درستويه عن كلمة، لا تُفارقنا نحن المسلمين كل حين، هي كلمة البسملة، إذ قال عنها: «وقد يحذف الكتّاب ألف (اسم) إذا وقع بين الباء وبين الله، فيكتبون: بسم الله؛ لمّا كان مفتتحاً لك قول وعمل وكتاب، وكانت الألف حرف وصل، وعُرف معناه؛ حذفوه تخفيفاً، ولا يجوز أن يُفعل ذلك بغيره، ولا به مع غير الباء وغير الله عز وجل؛ لأنه شاذ عن القياس»[2].

وفي حديثه قضايا يحسن بي إبرازها، وهي:

الأولى: لم يسق ابن درستويه حذف الألف مساق الواجب، الذي لا يجوز غيره، وعبارته عندي واضحة في هذا المعنى: «وقد يحذف الكتّاب..»، والذي أفهمه أن الكتاب لم يكونوا يلتزمون حذف الألف متى اجتمعت الضوابط التي ذكرها الشيخ لحذف الألف.

والثانية: أنه جعل حذف همزة الوصل مع لفظ الجلالة شاذاً، لا يجوز القياس عليه، وهذا معناه أن الحذف هنا ليس قاعدة، يُمكن حمل غير هذا اللفظ عليها، بل هو استثناء لسبب ما من القاعدة التي ليس هناك غيرها.

(١) ينظر: رسائل البلغاء: ٢٩٧ ونص رشيد الدين الوطواط لمن أحبّ الوقوف عليه: «ومنها مسألة (كلا الرجلين) إذ كتبه في حالة الجر والإضافة للمظهر بالألف، فقلتُ: الصواب أن يُكتب بالياء، وأيّدت قولي بنص ابن درستويه في كتابه الموسوم بـ(كتاب الكتاب) وجرى هذا بحضر الإمام الأجل زين المشايخ...».

(٢) كتاب الكتاب: ٨٢ النص هكذا في الكتاب، ولعل الأصوب أن يكون هكذا: «وقد يحذف الكتّاب ألف (اسم) إذا وقع بين الباء وبين الله، فيكتبون: بسم الله؛ لمّا كان مفتتح قولٍ وعملٍ وكتابٍ...» والله تعالى أعلم.

والثالثة: أنّ حديث المؤلف فرّق بين قاعدة هذا اللفظ وقاعدة ما تقدّم قبل، فتلك كانت قاعدة، ينضوي تحتها قبيل من الألفاظ، كما في قاعدة حذف الألف مع الكلمات التي تصحبها الألف واللام متى كثرت في الكلام، وهذه قاعدة لا تصدق إلا على البسملة وحدها.

والذي أذهب إليه أن القاعدتين فيهما شذوذ، والفرق هو أنّ إحداهما قاعدة تخص لفظاً واحداً، خرج عن الأصل بشروطه، وثانيتهما يُراد بها مجموعة من الألفاظ، اجتمع فيها ما جعلها تخرج عن الأصل أيضا؛ فكلتا القاعدتين خروج مشروط، وإن كان أفراد إحداهما أقل من الأخرى، وهكذا يكون هذا المثال صالحاً في هذا المطلب، الذي جعلتُه لتبيان أنّ الهجائي حين يخرج عن الأصل المقرر إلى غيره، يخرج لسبب وعلة، ويكون لخروجه قاعدة، يُمضي عليها لفظا أو أكثر، فيصبح اللفظ جارياً على القياس من وجه ومخالفاً له من وجه آخر، وبه ينتهي الحديث عن هذا المطلب، وأنتقل مستعيناً بالله تعالى إلى المطلب الثاني من مطالب هذا البحث، وهو «طرائق الهجائيين في سوق مادة الشذوذ» وسيكون فيه عرض طريقة هؤلاء المؤلفين لهذه المادة.

المبحث الثاني:

طرائق الهجائيين في سوق مادة الشذوذ في الهجاء:

لعل لي أنْ أقول: إنّ الشذوذ في الهجاء راجع بعضه إلى ما كانت عليه الكتابة العربية الأولى من حال، وذا شيء أفصح عنه المبرد، وأبان معناه، في نقلٍ نقله عنه ابن السراج، جاء فيه: «إنّما أُلحقت الزوائد، التي لا أصل لها؛ لأن الخط وقع قبل حدوث الشكل، فجرى الناس عليه»[1].

ويتضح معنى قول المبرد، ويبين مراده منه، إذا أوردت مثالا من أمثلة ذلك وشواهده، وذاك في حديث الهجائيين عن (مائة) يوم زيدت فيها الألف، فقد قال الزجاجي: «ومنه زيادتهم الألف في (مئه) فرقاً بينها وبين (منه)»[2] وذلك أن الكتّاب أول الأمر ما كانوا يضعون نقطتين للهاء، يكون فيهما فصل بين اللفظين، وما كانوا أيضاً ينقطون ولا يكتبون الهمزة بصورة المعروفة، وهذا يُظهر لنا أنّ عدم النقط والشكل كان وراء شيء من الشذوذ في الهجاء، وأنّ على مَنْ يدرس الهجاء، ويُطالع كتبه القديمة، أن يفطن إلى هذه المسألة؛ لئلا يفهم ظاهرة الشذوذ بعيداً عن الواقع الذي أخرج بضعاً من مسائلها.

وقول المبرد هذا يكشف عن صورة من صور الشذوذ، يُوضح سببها، ويوقفنا على علتها، ويبرز لنا منه أنّ الكتّاب، مع ما جدّ من شكل يحلّ كثيراً من الالتباس، بقوا على ما كانوا عليه، ولم يمضوا في الكتابة حسب ما انتهى الهجاء إليه، وهذه قضية تستحق أن ينظر إليها الباحثون اليوم، ولعلها تكون باباً إلى تجديد شيء مما تركه الأسلاف، وإعادته إلى ما يقتضيه القياس ويأمر به.

---

(١) كتاب الخط: ١٢٥ وكان اطلاعي عليه من خلال دار المنظومة.

(٢) كتاب الخط للزجاجي: ١٨ وفي هذا يقول ابن درستويه: «ومن ذلك الألف التي تُزاد في (مئة). أجمع النحويون أنّها للفرق بينها وبين منه» ٦٧ وكتبتُ (مئه) هكذا حتى يتسق الحديث مع اللفظ، ولم أذهب مذهب محققي الكتابين الكريمين؛ لأنني رمتُ حكاية الحال لإفهام المطلع.

يدعوني الحديث عن صور الشذوذ وأفراده في الهجاء أن أسوق قبلُ النهج الهجائي القديم في تقديم هذه المادة، حتى يتضح فيها أمران: أولهما: أن الهجائيين فرّقوا هذه المادة في مؤلفاتهم، كما صنع النحويون والصرفيون بمادة الشاذ وعناصره، وثانيهما: أنهم اختلفوا في تقديمها وعرض أشتاتها، وقد رأيتُ، ولعلني أصبت، أن أجعل حديثي حول أربعة من كتب الهجاء القديمة، أقدم منها طرائق عرض المادة، وهي حسب التعاقب الزمني: كتاب ابن قتيبة، وكتاب ابن السراج، وكتاب ابن درستويه، وأخيراً كتاب الزجاجي، وهي في مطالب أربعة يأخذ بعضها برقاب بعض، ومن المولى تعالى أستمدّ العون والسداد.

المطلب الأول: ابن قتيبة:

افتتح ابن قتيبة حديثه عن الهجاء بقانون له شقان: الأول: أنّ الكتّاب يزيدون في اللفظ ما ليس منه؛ ليفصلوا بين المتشابهات. والثاني: أنهم ينقصون في اللفظ بعض ما فيه؛ استخفافاً حين يكون هناك دليل على المحذوف[1] وإلى هذين يعود مفهوم الشذوذ.

وأخبر بعد ذلك أن الكتّاب ربّما يَدَعُون هذين الأمرين، ويتركون الكلمات دون زيادة ولا نقص، قائلاً: «ربما لم يُمكن الكتّاب أن يفصلوا بين المتشابِهَين بزيادة ولا نقصان، فتركوهما على حالهما، واكتفوا بما يدل من متقدم الكلام ومتأخره»[2] وهذا معناه أن الغرض من وراء الشذوذ لا يجُريه الكتّاب في كل ما يُتوقّع فيه.

ومما يُلحظ على ابن قتيبة هنا، ويجدر تدوينه والإشارة إليه، أنّه في الأول جعل الفصل بين المتشابهين بالزيادة وحدها، ثم أدخل في الفصل النقصَ،

(١) أدب الكاتب: ٢١٣.

(٢) السابق: ٢١٤ مصطلح الكُتّاب هنا يذهب فيه الذهن أول الأمر إلى أن ابن قتيبة يُريد به الهجائيون والذي أميل إليه أن المقصود به العرب الكتاب قبل أهل الهجاء؛ لأن كثيراً مما خالف القياس، إن لم يكن كله، راجع إليهم.

وجعله وجهاً من وجهي التفرقة بين المتشابهين، ولم يتضح لي وجه ذلك، ولا كشف الشيخ عن معناه بالمثال، وعاد مرة أخرى يؤكد ما بدأه حين قال: «أمّا ما ينقصون للاستخفاف فحروف المد واللين وغيرها»[1] فجعل النقص للاستخفاف وحده.

وفي حديثه ابتدأ بالحذف، وكان هو الثاني في الذكر، وكانت بدايته بالقول في ألف الوصل[2]، وبعده فصّل الحديث في كثير من مسائل الاتصال والانفصال[3]، ثم عرض للزيادة في الكتاب، وكان أول شيء ذكره منها الكلام حول واو (عمرو)[4]، ثم مضى إلى الحديث عن (باب من الهجاء) جمع فيه مسائل مختلفة، لا ترجع إلى ضابط واضح عندي، فكان أول شيء ذكره كتابة (الصلاة والزكاة والحياة) ثم ذكر أنّ الكتاب تُنكّر السلام في أول الكتاب وتُعرّفه في آخره، ثم عرض لحذف الألف من (أيها)، وتلاه بالقول في كتابة (إذن)[5]، ومثل هذا القول يبدو للباحث أنّه لم يُبنَ بناء سليما؛ لما فيه من الجمع بين مسائل مختلفة، لا تعود إلى أصل واحد، ولعلّ الصورة التي عليها (أدب الكاتب) كانت مألوفة في زمن مؤلفه، والمرء غالباً ينساق وراء ما في بيئته، وينسج على منواله.

واختتم حديثه عن الهجاء بالقول في ما يُكتب من الأفعال بالياء والألف، وكذا ما يُكتب من الأسماء بهما، وجعل آخر شيء في حديثه عن الهمزة وما فيها من مسائل[6] وفي كل باب من هذه الأبواب يذكر القاعدة الأصلية، ويُشير إلى ما خرج عنها في الهجاء، ويذكر علة ترك الكتّاب

(١) السابق: ٢١٥.

(٢) السابق: ٢١٥.

(٣) السابق: ٢٣٤ـ ٢٤٢ وفيه أربعة أبواب: باب في (ما إذا اتصلت) ٢٣٤ وباب في (من إذا اتصلت) ٢٣٧ وباب في (لا إذا اتصلت) ٢٣٩ وباب في (حروف توصل بـ«ما» و«إذ» وغير ذلك) ٢٤١.

(٤) أدب الكاتب: ٢٤٥.

(٥) السابق: ٢٤٧ و٢٤٨.

(٦) أدب الكاتب: جعلها ثلاثة أبواب: باباً في (ما يكتب بالياء والألف من الأفعال) ٢٥٥ وباباً في (ما يكتب بالياء والألف من الأسماء) ٢٥٦ وباباً في (الهمز) ٢٦٢.

للأصل، وهي علة اجتهادية من الشيخ، ومن أمثلة ذلك تعليله لرسم الكُتّاب (يحيى) اسماً بالياء دون ما قضى به القياس من رسمها بصورة الألف قائلاً: «وأحسبهم اتبعوا المصحف»[1] وظاهرٌ من قوله: «وأحسبهم» أنّ هذا التعليل اجتهاد منه، وإن خالفه فيه غيره.

والخلاصة في حديث ابن قتيبة؛ أنّه أتى بكل الأسس الهجائية، التي استقرّت بعده، وقرن بكل أصل ما خالفه من الهجاء، ولكنه لم يجرِ في بعض حديثه، وليس كله، على ما كان يُتوقع منه، فلم يبدأ بالحديث عن الزيادة في الألفاظ، مع أنّه ذكرها أولاً، وحين عقد باباً في الهجاء أورد فيه مسائل مختلفة، تعود إلى ظواهر هجائية متنوعة.

المطلب الثاني: ابن السراج:

يلي ابن قتيبة زمناً ابن السراج في كتابه (الخط) وقد بدأ كتابه بذكر ثلاثة أصول، أولها: أنّ «الأصل في الكتاب ما عليه العروضيون في تقطيع الشعر، فإنهم يكتبون اللفظ على حقيقته، فيكتبون (الرحمن): اررحمان؛ لأن اللام لم يُنطق بها، والراء مشددة» وثانيها: أن «حقّ كل لفظة من هذه الثلاث (الاسم، والفعل، والحرف) أن تُكتب منفردة، إلا أن يكون حرف لا يُمكن النطق وحده نحو اللام في: لبكر» وثالث الأصول: أنّ «الأصل أيضاً في كل كلمة أن تُكتب على اللفظ بها مبتدأة وموقوفاً عليها، ولا يُلتفت إلى ما تصير إليه الكلمة إذا كان قبلها كلام أو وصلت بما بعدها»[2].

ثم أشار إلى الأشياء التي اصطلح عليها الكُتّاب، وعرفها الناس عنهم، وهو يريد بها ما خالف الأصلين الثاني والثالث، وهذا هو الشاذ في الهجاء،

(١) السابق: ٢٥٩.

(٢) كتاب الخط: ١٠٧ وللدقة فأبو بكر أطلق (الأصل) صراحة على اثنين؛ الأول والثالث كما هو واضح من النقل في المتن، ولكنه ختم حديثه قائلاً: «فالأصول ما ذكرتُ لك» وجمعه للأصول دعاني أن أجعل الثاني منها، ولعله كذلك إن شاء الله تعالى.

والدليل قوله: «والأشياء التي عرضت، إنما هي إبدال حرف وزيادة وحذف ووصل منفصلين، ولقد أفردتُ لكل نوع منها فصلاً، ذكرته فيه وما له من الحجج»[1] وهذه جُملة ضروب الشاذ.

ومما ابتدأ به ابن السراج، ومن اللائق بالكاتب معرفته، أنّ عليه أن يَتَلّقى ما أجمع عليه أكثر الكتّاب بالقبول، ويردّ ما اختلفوا فيه إلى أصله؛ إنْ وجد مَنْ سار عليه منهم: «ما أجمع عليه أكثرهم، فاكتبه كما كتبوه، وما اختلفوا فيه، فالصواب ردّه إلى أصله، إذا كان بعضهم قد كتبه على الأصل»[2] وفي هذا ما يُشعر أن ما أجمعوا عليه من الشاذ يلزم الكاتب، ولا يجوز له مخالفته، وما اختلفوا فيه، فأجراه بعضهم على القياس وغيرهم على خلافه، يرجع به إلى قياسه، ولعل في هذا ما يُقوّي جانب التجديد في الهجاء.

ولما كان الهجاء قائماً على الابتداء بالكلمات والوقف عليها؛ أخذ ابن السراج أولاً ببيان أحكام هذين في الألفاظ، وأثرهما فيها، وكان آخر شيء ناله الحديث القوافي[3] ثم شرع متحدثاً عن الهمزة وتخفيفها، وما له من دور في كتابتها، وساق القياس في كتابتها حين قال: «إنّ القياس والأصل كان في الهمزة أن تُكتب في كل موضع ألفاً؛ كما أنّها تُكتب إذا كانت أول الكلمة ألفاً، لا اختلاف في ذلك، ولكنه لما كان من العرب من يُخفف الهمزة، ويُبدل كما ذكرت لك تغيّرت صورتها، فاتّفق الكتاب على إبدالها في كثير من المواضع»[4] وفي هذا يظهر أن معظم رسوم الهمزة خلاف الأصل والقياس فيها، ولكنها مخالفة (شذوذ) له ما يستدعيه، وهو تخفيف العرب لها، وميلهم بها إلى غيرها.

---

(١) كتاب الخط: ١٠٧ و١٠٨.

(٢) السابق: ١٠٨ الشيخ هنا توسّع في ظني في مفهوم (الإجماع) واستعمله مرادفاً لرأي الجماهير؛ إذ الإجماع إطباق أهل الشأن على رأي، ومن هذا الإطباق انتُزعت قوته، وخوّف من مخالفته.

(٣) السابق: ١١٣.

(٤) السابق: ١١٧.

ثم ذكر (ما هو ألف في اللفظ مبدل في الخط ياء) وابتدأه قائلاً: «أربع ألفات لا خلاف في كتابها بالياء: ألفان منها في الأسماء، وألفان في الأفعال، وثلاث ألفات يختلفون في كتابها»[1] ويُشير إلى ما خرج عن القياس في هذه الألفات، ويذكر علة إخراج الهجائيين له، كقوله: «كل اسم مقصور من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف إلا ما كان آخره ياءان... فأمّا ما كان آخره ياءان، فإنّه يُكتب بالألف لكراهية اجتماع ياءين في آخر الاسم نحو: الدنيا والعليا ومَعْيا ومحْيا»[2] ثم وصل إلى (ما أُبدل من حروف مختلفة) وكان أول شيء ذكره تنوين النصب، وإبداله في الاسم المنصرف ألفاً، إذ أصل «الكتاب على الوقف»[3] وكان ثاني المذكورات الشذوذ الذي أجمع عليه الكُتّاب «أجمع الكتاب على أنْ كتبوا (السلام عليكم ورحمت الله) بالتاء، والقياس الهاء»[4] ثم انتهى إلى (ما عُوّض في الخط وهو الزيادة) وأورد قول المبرد: «إنّما أُلحقت الزوائد، التي لا أصل لها؛ لأن الخط وقع قبل حدوث الشكل، فجرى الناس عليه»[5] ومثّل أولًا بـ(عمرو) قائلًا: «فمن ذلك كتبهم (عَمْرا) بالواو؛ ليفصلوا بينه وبين (عُمَر) فمن رأى ذلك لم يُثبت واواً في النصب؛ لأن الألف قد فصلت إذ كان (عُمَر) لا ينصرف»[6] وذكر إثره (مئة) وزيادة الكتّاب فيها ألفا للفرق بينها وبين (مِنه) وعقّب بما يختاره المبرد، وهو قول مبني على قوله الذي صدّر به الباب، فما دام الشكل موجوداً فما من داعٍ لبقاء الفصل بالألف، وكان رأي المبرد في قوله: «فمن اتّبع الكُتّاب، كتب (مئة) كما يكتبون، ومن آثر الصواب كتبه بياء واحدة وهمزها، وكذلك (عمْر) فإذا خفت اللبس بين الشيئين نحو: بَكْر وبِكر، شكلت كل واحد منها؛ ليُعرف مِن

(١) السابق: ١٢٢.
(٢) السابق: ١٢٣.
(٣) السابق: ١٢٤.
(٤) السابق: ١٢٥.
(٥) السابق: ١٢٥.
(٦) السابق: ١٢٥ ظاهر كلام الشيخ عندي أنّ من الكتّاب من يكتبها في النصب هكذا (رأيت عمروا) ولم أقف عليه في ما تحت يدي من كتب المتقدمين في الهجاء.

صاحبه؛ كما أنّهما إذا استويا نقطت كل واحد منهما؛ ليُعرف مِنْ صاحبه»[1] وما ذكره المبرد ردٌّ للقياس والأصل ورجوع إليهما، وما سار عليه الكتاب شذوذ، اقتضاه ما أشار إليه المبرد في قوله، ولعلّ في حديثه ما يدعو إلى النظر في شاذ الهجاء من جديد، فيُرجع ببعضه إلى القياس؛ لأنّ مقتضى خروجه عنه لم يعد قائما، والله أعلم. ولم يظهر موقف ابن السراج من مذهب شيخه، أيأخذ برأي الكُتّاب أم يأخذ برأي شيخه الموافق للقياس، وهو الذي أشار آنفا إلى أنّك توافق الأصل وترجع إليه متى كان في المسألة خلاف؟!

وتناول بعد ذلك النوع الثالث (مما عرض في الخط وهو الحذف) مبتدئاً ببيان أوجه الحذف الثلاثة: ما حُذف لاجتماع صورتين أو صور، وما حُذف لئلا يُلابس لفظٌ لفظاً آخر، وما حُذف لكون الاسم معلوماً معروفاً[2] والحذفُ أشكالُه كافة خارجة عن القياس، وهو لهذا داخل في الشذوذ بجملته، وإن كان الهجائيون يجعلون لكل خروج عن الأصل قاعدة، تنتظم مجموعة من الألفاظ، وتُحمل عليها.

وساق ابن السراج هذه الأنواع، وضرب لها أمثلة، وقال عن الأول: «اعلم أنّه ليس لك أن تحذف كل ما اجتمع صورتان من أي حرف كان، وإنّما المكروه من ذلك اجتماع ألفين وواوين وياءين. وأمّا ما سوى ذلك فلا يُحذف منه إلا ما علمت أنه قد اصطلح على حذفه إلا الحرف المدغم؛ فإنهم مجمعون على كتبه بحرف واحد»[3] ومما أورده هنا (طاوس) و(ناوس) والاسم الموصول (الذي) وقال عنه وعن غيره: «مما حُذف لاجتماع صورتين اللام من (الذي) لكثرة

(١) السابق: ١٢٥ المحقق كتب (عمْر) بالواو، وفي رأيي أنّ سياق حديث أبي العباس المبرد يقتضيني أنْ أكتبها دونها، ولعله لا يخفى ما في قول المبرد من أثر على الهجاء الشاذ؛ لو سير عليه في هذا العصر، ونُقل من حديثه عن (مئة وعمر) إلى غيرهما، مما كانت الزيادة فيه مرميّا بها إلى الفصل بين الألفاظ، ومما تحسن الإشارة إليه هنا أن (مئة) كانت تلتبس بـ(منه) لأنها كانت تُكتب دون نقطتي الهاء، هكذا كانت تكتب: مئه. والله تعالى أعلم.

(٢) السابق: ١٢٧.

(٣) السابق: ١٢٧.

الاستعمال، فإذا ثُني كُتب بلامين، ويُكتب في الجمع بلام واحدة، وكُتب بلامين في التثنية؛ ليُفرّق بين التثنية والجمع»[1].

ثم تحدّث عن الثاني، وهو ما حُذف لأنه لا يلتبس بغيره، ومثّل منه بعدّة نماذج، كان منها ألف (دراهم) إذا كانت بعد عدد نحو: ثلاثة درهم، ثم قال: «والأجود عندي في جميع ذا إثبات الألف»[2].

وكان الثالث من هذه الأقسام، وهو الحذف من الأسماء المعروفة، نحو: خالد، ومالك، وصالح، إذا كانت أعلاما[3].

وكان آخر ما عرض له ابن السراج (ما عرض في الخط من وصل منفصلين) وفيه دار القول حول عشرة ألفاظ: ما، ومَنْ، ولا، وإنْ، وهلّا، ولمّا، وبل لا، ولئن، ولئلا، ويومئذ وأخواته[4] وبشاذ الوصل في الهجاء يختم ابن السراج كتابه في الخط، وبعده يأتي دور عرض طريقة ابن درستويه في كتابه لمسائل الهجاء والخط.

المطلب الثالث: ابن درستويه:

وبعد هذين يأتي ابن درستويه، وفي كتابه إحكام واستقصاء، وأول ما يسترعي انتباه الباحث من ذلك، أنّه ذيّل بعض الأبواب بالشذوذ، فقال مثلاً في الباب الرابع، وكان عقده لـ(الفصل والوصل، وهو أحد عشر فصلاً): «وما شذّ من الموصول عن نظائره»، وسأحاول جهدي أن أُقدّم طريقة تناوله لمادة الهجاء، وأستوضح منه مفهوم الشذوذ فيه، وعلى هذا فأمامي معه مهمتان.

افتتح حديثه عن الهجاء بشيء لم أره عند غيره، ممن تقدّم الحديث عنهم، وهو أنّه جعل العلماء في الخط ثلاث فرق: الأولى: اقتفت خط المصحف، والثانية:

(١) السابق: ١٢٨.
(٢) السابق: ١٢٨.
(٣) السابق: ١٢٩.
(٤) كتاب الخط لابن السراج: ١٢٩.

اكتفت بما نشأت عليه، والثالثة: لجأت إلى القياس[1].

والظاهر لي أن ابن درستويه في تقسيمه هذا، جعل الطائفتين الأولى والثانية في مقابل الثالثة التي لجأت إلى القياس، وأوحى لي تقسيمه أنه لا يميل إلى طائفة من هذه الطوائف ميلاً خالصاً، ودليلي على ذلك تعقيبه هذا التقسيم بما سيأتي في الفقرة التالية من حديثه عمّا أخذه من كل واحدة منها.

ثم أشار إلى أنّ هذه الطوائف الثلاث ألّفت كل واحدة منها حسب مبدئها الذي اتّخذتها، وأنّه اختار من هذه المذاهب كلها «ما وافق النظر، وأوجبه قياس النحو»[2] وألّف فيه هذا الكتاب، ثم ذكر نوعي الهجاء، غير القياسي المشار إليه آنفاً، وهما: هجاء كتاب الله تعالى، وهجاء العَروض، وأوضح أنّه لن يعرض لواحد منهما فيه[3].

والذي يظهر من حديثه؛ أنّ مصطلحي القياس والشذوذ مفهومان يُنظر بهما إلى الخط المستعمل بين الناس، ولا يُتحدّث عن رسم المصحف بهما؛ لأن الأول قياسي، تُراعى فيه القاعدة، والثاني وإن كان لا يُكتب به إلا المصحف يُؤخذ بتسليم، ولا يُقاس بما استقر في قوانين الخط، وهذه قضية لها أثر في رأيي كبير؛ لأننا إمّا أن نأخذ بها، ونذر النظر في رسم المصحف على أنّه ممثل للخط العربي، وإمّا أن نذرها ونعدّه صورة له، في قياسه وشذوذه عن القياس.

ثم أوجز عمل الكُتّاب في الهجاء قائلاً: «ربما يكتبون الكلمة على لفظها وعلى معناها، ويحذفون منها ما هو فيها، ويُثبتون فيها ما ليس منها، ويُبدلون الحرف من الحرف، ويصلون الكلمة بأخرى، لا تتصل بها، ويفصلون بين

(١) يُنظر: كتاب الكتاب: ١٩ ونص قوله: «وفيه اختلاف بين العلماء، فمنهم المقتفي فيه خط المصحف، والمكتفي بما نشأ عليه، والقائس إن مصيباً وإن مخطئاً» والذي فهمتُه أنها ثلاث طوائف. والله تعالى أعلم.

(٢) السابق: ٢٠.

(٣) كتاب الكتاب: ٢٠ ولما لحديثه من قيمة عنهما أنقل هنا: «ووجدنا كتاب الله عز وجل لا يقاس هجاؤها ولا يُخالف خطه، ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف، ورأيت العروض إنما هو إحصاء ما لفظ به من ساكن ومتحرك، وليس يلحقه غلط، ولا فيه اختلاف بين أحد، فلم نعرض لذكرهما في كتابنا هذا».

أمثالها، ويختزلون عامة صور الحروف؛ اكتفاء بالطائفة منها، ولا ينقطون، ولا يشكلون، إلا ما أُلْبس، يُحاولون بكل ذلك ضرباً من القياس»[1] وهذا إجمال منه لوجوه القياس والشذوذ، وفيه أوضحَ أن الكُتّاب، وإن خالفوا القياس من جهة، فإنهم يرمونه من جهة أخرى.

ووزّع مادة كتابه على اثني عشر باباً، وضمّن هذه الأبواب فصولاً، كان أولها عن (الهمزة) وأحوالها، وفي أوله أنّ قياس الهمزة أن «يكون كتابها على قياس تخفيفها في اللفظ»[2]، وفي آخر فصوله حديث عن (المتطرفة الساكن ما قبلها المتصلة بما بعدها علامةُ ضمير أو تثنية أو جمع تأنيث) ولم يرد في هذا الباب ذكر شيء شاذ إلا أنّ المؤلف ختم هذا الباب قائلاً: «فهذا قياس جميع أبواب الهمز، وإن كان شذّ منه شيء فقد دللنا عليه بما بيّنا»[3] فالظاهر من قوله أنّ الشاذ من الهجاء يُعرف بمخالفة ما قرره فيه من ضوابط.

وكان الباب الثاني حول (المد) وفصوله، ولم يرد فيه ذكر للشاذ، إلا ما كان من قول المؤلف آخر الباب: «وهذا قياس كل ممدود لم نذكره إلا ما شذّ عن القياس»[4] وهو لهذا يُشبه الباب السابق قبل.

وانتقل بعد ذلك إلى (القصر) وهو الباب الثالث، وبدأه بـ(شروط المقصور وأصنافه) وختمه بـ(المخالف أخواته في الياء من ذلك قياساً أو شذوذاً) وبدأ هذا الفصل بالحديث عن الألفاظ، التي يكون قبل ألفها الرابعة ياء نحو: الدنيا، وأنهاه بالقول في (كلا وكلتا)[5] والظاهر لي أنّ شاذ الهجاء هو ما خالف القوانين التي ذكرها في كتابة المقصور، وسيأتي إن شاء الله في المبحث الأخير تفصيل درس مسائل الشذوذ.

(١) السابق: ٢٠.
(٢) السابق: ٢٧.
(٣) السابق: ٣٦.
(٤) السابق: ٤١.
(٥) السابق: ٤٣ و٤٩.

وولي هذا باب (الوصل والفصل) وابتدأه المؤلف بأصله قائلاً: «وحق كل كلمة أن تقع مفصولة في الكتاب مما قبلها وما بعدها؛ ليدل كل على ما وُضع له مفرداً إلا أن تقع قبل الكلمة أو بعدها كلمة على حرف واحد، فيجب وصلها بها؛ لأن العرب لا تنطق بحرف واحد مفرداً فتبتدئ به وتقف عليه»[1] وجعل الحديث عن الشاذ في فصل، عنوانه (ما شذّ من الموصول عن نظائره) ذكر فيه أولاً (وَيْ) وأخيراً (حبّذا ولا حبّذا)[2]، وأراد بالشذوذ ما خالف الأصل الذي افتتح به الباب، وسبقت الإشارة إليه، وهو قوله: «وحقُّ كل كلمة أن تقع مفصولة في الكتاب مما قبلها وما بعدها»[3].

ثم ابتدأ ابن درستويه باب (الحذف) وكان أول شيء عرض له أكثرَ ما يُحذف من الكتاب، وهي: الحروف المكررة كراهية اجتماع الأشباه في الخط، وحروف المد واللين، وأكثرها حذفاً الألف[4] وكان من أمثلة الحذف الأولى حذف لام أول الاسم من (الذي، والتي، والذين) وهو حذف مخالف للقياس؛ لأن الأشباه في هذه الأسماء من كلمتين[5].

وختم الباب بفصل حول (الحذف للتخفيف لغير اجتماع الأشباه ولا للتشبيه باجتماع الأشباه) وأول لفظ ذكره فيه هو (الرحمان) وشرط لحذف ألفه شرطين: الأول: أن تدخل عليه الألف واللام، والثاني: أن يُستعمل مع لفظ الجلالة[6] وتوسع في سوق الأمثلة، وكان آخرها غريباً، وهو الحذف من (أبجد) والمحذوف منه الألف والواو، وأصله كنية: أبو جاد[7].

---

(١) كتاب الكتّاب: ٥١.

(٢) السابق: ٦٧.

(٣) السابق: ٥١.

(٤) السابق: ٦٩.

(٥) السابق: ٧٠ ونص المؤلف هو: «فإن وقع الادغام في حرفين من كلمتين لم يجب الحذف في الأشباه... إلا أن يعرض عارض يُوجب مخالفة القياس، كحذفهم من «الذي والتي» ومن «الذين» إذا كان جمعا إحدى اللامين ...، فالمحذوفة من الكتاب اللام هي أول الاسم لا حرف التعريف».

(٦) السابق: ٨٤ وفيه قال: «فإذا نُزعتا منه لم يجز حذف ذلك».

(٧) السابق: ٨٦ وفيه يقول: «ومن ذلك حذف الألف والواو من قولك: أبجد، فإنما هو كنية بمنزلة: أبي زاد».

وهذا الباب كلّ ما فيه مخالف للقياس، سواء كانت مخالفة أصل الهجاء لقاعدة مسنونة لقَبيل من الألفاظ، كما في نحو: داود، وما يُشبهه، أم كانت للفرق بين اللفظ وغيره، كما في (الذي، والتي، والذين)[1] وسيأتي تفصيل ما فيه من الشاذ إن شاء الله تعالى في المبحث التالي.

وبعدَ باب (الحذف) كان باب (الزيادة) وبدايته في ما يُزاد وعللهم فيه، وأوضحه المؤلف قائلاً: «اعلم أنّهم لا يزيدون في الخط إلا ما يحذفون، وذلك حروف المد واللين وما ضارعها... وإنما يُزاد الحرف للفرق بين الكلمة وبين غيرها، وللعوض من شيء محذوف»[2].

ثم عقد ثلاثة فصول، جعل أولها لزيادة (الألف) وثانيها لزيادة (الهاء) وثالثها لزيادة (الواو) وكانت الألف المصاحبة لواو الجمع أولها، والمؤلف لا يشترط أن تكون الواو ضميراً، فنحو: كتبوا وبنوا زيد، عنده سواء[3] واختتم حديثه في الحذف بحذف الواو، وكان آخر مثال ذكره، هو زيادتها في (أُلاء) وزيادة الواو فيها عنده أقيس من زيادتها في (عمرو)[4].

والزيادة كلها مخالفة للقياس، وإن كان لها علل وأسباب كالفرق والعوض.

وانتهى حديثه بباب (البدل) وافتتحه بشروطه وأسبابه قائلاً: «اعلم أن الحروف التي تُبدل في الخط هي التي تُحذف وتُزاد ولا يُبدل غير حروف اللين وما ضارعها... ولا يقع البدل في الكتاب إلا فرقاً أو تخفيفاً أو اتباعاً»[5].

وجعله فصولاً، أولها في بدل الهاء، وثانيها في الألف، وثالثها في الواو، ورابعها في الياء[6] وكان مما ذكره في بدل الهاء من الشاذ (رحمت الله) فلم تُبدل

(١) كتاب الكتاب: في «داود» ٧٢ وفي الأسماء الموصولة ٧٠.
(٢) السابق: ٨٩.
(٣) يُنظر: السابق: ٨٩.
(٤) السابق: ٩٣ يقول: «وهذه أقيس على كل حال من واو عمرو؛ لأنها في اسم مبهم».
(٥) السابق: ٩٥.
(٦) السابق: ٩٥ وما بعدها.

التاء هاء؛ لأنها كثرت في الاستعمال مع لفظ الجلالة وحده، وصارت معه بمنزلة ما لا ينفصل[1] وفي بدل الياء كان مما ذكره (بِئَبِي أنت) في التفدية خاصة؛ لأنها أضحت مثل الكلمة الواحدة[2].

المطلب الرابع: الزجاجي:

وأختم بعد هؤلاء بالزجاجي الذي ابتدأ كتابه ببيان ما يدخل تحت الهجاء، وكانت عنده أموراً سبعة: أولها «ما كُتب على لفظه»، وثانيها «ما غُيّر بزيادة»، وثالثها «ما غُيّر بحذف»، ورابعها «حكم ذوات الواو والياء»، وخامسها «أحكام الهمزة»، وسادسها «حكم المقصور والممدود»، وسابعها « التاريخ والعدد»[3].

ثم جمع هذه السبعة، عدا السابع، في قسمين اثنين، أولهما المصطلح عليه، وثانيهما المدرك بالقياس، وجعل المصطلح عليه فرعين، أولهما زائد في الكتاب لا أصل له؛ فرقاً بين شيئين، وثانيهما ناقص فيه؛ اختصاراً وإيجازاً[4] والمصطلح عليه هو بعض الشاذ عنده.

ثم شرع في بسط الحديث عن (المصطلح عليه) وكان بدؤه بالزائد في الكتاب، فساق أمثلته، وكان أولها (عَمْر) الذي زُيدت عليه واو في الرفع والجر؛ فرقاً بينه وبين (عُمَر) ثم ثَنّى بـ(مئة) الذي زيدت عليه الألف؛ فرقاً بينه وبين (منه) واختتم حديثه بـ(يا أُخي) الذي تُزاد عليه الواو (يا أُوخي)[5] وقال عن زيادة الواو معها: «ما أراها مستحسنة؛ لأن الضمة تُغني عنها، وهي عند كتّاب زماننا غير مستعملة».

(١) السابق: ٩٦ وما بعدها.

(٢) كتاب الكتاب: ٩٩.

(٣) كتاب الخط للزجاجي: ١٧.

(٤) السابق: ١٧.

(٥) كتاب الخط: ١٨ و٢٢ والعلة المذكورة في زيادة الألف في (مئة) أجمع عليها النحويون حسب حكاية ابن درستويه في (كتاب الكتاب) ٩٠ وهو أمر أشار إليه المحقق في الحاشية.

وانتهى بعد هذا إلى الحذف، وكان أول ما ذكره منه حذف الألف من الأسماء الأعجمية والمعارف، نحو: إبراهيم، وإسماعيل، ومثله حذف الواو من نحو: طاووس، وداوود، وكذا حذف الألف من (ابن) وقال عن (ابنة) «وأمّا ابنة فحكمها حكم ابن» وختم حديثه فيه عن حذف الألف مع لام الجر خاصة، نحو: للقوم[1].

وأنهى حديثه قائلاً: «فهذا جملة ما كُتب في الهجاء اصطلاحاً، يدلّك على نظائره»[2] والذي يظهر للباحث أنّ هذا القسم يصدق عليه مفهوم الشذوذ، ومراد المؤلف من الاصطلاح مخالفة ما كان يقتضيه قياس الهجاء، وهذا بيّن من كونه جعله قسيماً له، وفرعاً عليه.

ثم خلص إلى الحديث عن (المدرك بالقياس) مبتدئاً بباب (معرفة كِتاب ذوات الواو والياء) وكان هذا: «كل فعل جاوز ثلاثة أحرف من هذا النوع فكتابه بالياء» أول شيء ذكره فيه، ثم أشار إلى أن ما آخره ياء يُكتب بالألف كراهة أن يجتمع حرفان متشابهان في الصورة، نحو: تعيا، وتحيا[3] ومثل هذا شاذ من وجه مقتاسٌ من آخر، وظاهر عبارة ابن درستويه التي سُقتها قبلُ» يحاولون بكل ذلك ضربا من القياس»؛ أنّ كل شذوذ يُحاول به الكُتّاب وجهاً من القياس (القاعدة) وهذا معناه والله أعلم أن الشاذ كله له وجه من القياس عندهم.

ثم شرع في الفعل الثلاثي، وذكر قاعدته الشهيرة، وعقّب بقوله: «وكل فعل من ذوات الياء فاكتبه بالياء، وهو المختار، وكتابه بالألف ليس بخطأ، وإنما الخطأ الذي لا وجه له أن تكتب ذوات الواو بالياء، نحو: غزى ودعى ولهى»[4] وليس فيه شيء من الشاذ، ولعل تجويز الوجهين فيه كان وراء ذلكم منه!

---

(١) السابق: ٢٢ـ٢٦.

(٢) السابق: ٢٦.

(٣) السابق: ٢٧و٢٨.

(٤) كتاب الخط: ٢٩ وقال الزجاجي هنا: «وقد قرأت بخط أبي العباس شيئا كثيراً كتب ذوات الياء بالألف، وإن كان الاختيار ما أخبرتك به».

وشرع بعد ذلك في باب (معرفة المقصور والممدود من الأسماء) فذكر المقصور وتعريفه، وعلة تسميته، ثم ذكر حكم كتابة ما جاوز الثلاثة منه، وأعقبه مباشرة بالحديث عن الثلاثي وحكمه، وأنّ ذوات الياء منه يجوز كتبُها بالياء والألف، وهو الحكم عينه الذي ذكره قبل في ثلاثي الفعل، إلا أنّه هذه المرة لم يجعل الألف هي الاختيار؛ كما صنع قبل مع الفعل[1].

وانتهى حديثه فيه قائلاً: «وأما ما كان قبل آخره ياء فإنه يُكتب بالألف، نحو: روايا وخطايا»[2] وهذا مما يصدق عليه مفهوم الشذوذ، وإنْ كانت مخالفة القاعدة قادت إليها مراعاة قاعدة أخرى، وبعده مباشرة تناول بالحديث الممدود، وليس فيه شيء خلاف قياس الخط.

وإِثْر ذلك أخذ في الهمزة وأحكامها، وكان أول شيء ذكره فيها كتابتها أولاً، وساق عن الفراء قوله: «كان العلماء الأولون يكتبونها ألفاً في كل حال، وإن توسطت، يلتزمون الأصل في ذلك، وقد رأيتها في مصحف عبد الله مكتوبة ألفاً متوسطة، على تغير الحركات»[3] وأعقب ذلك بمذهب أهل النحو أنّها تُكتب ألفاً إذا كانت أولاً؛ لأنها لا يُمكن تخفيفها[4] وليس يبعد عندي أن تكون كتابتها على التخفيف خلاف الأصل فيها؛ لكنه خلاف دعا قياس التخفيف، وبعد الهمزة جعل باباً للأفعال المهموزة، أوردها فيه[5] وليس فيه شاذ.

وعالج بعد ذلك باب (الأمر والنهي) وذكر في آخره حكم كتابة الفعل الثلاثي الذي فاؤه ولامه علة، نحو: وشى، وولي، ووعى، ووفى، حين تأمر به، وحكى إجماع الناس على وصله بهاء السكت، نحو: فه بوعدك، وقال: «كل هذا

(١) السابق: ٣٠ و٣٢ حيث قال:«وكتابه بالألف جائز».
(٢) السابق: ٣٣.
(٣) السابق: ٤٠.
(٤) السابق: ٤٠.
(٥) السابق: ٤٨.

بالهاء، لا اختلاف فيه؛ كما أخبرتك»[1] إلا إنِ اتصلت به فاء العطف أو واوه؛ فأنت حينذاك مخير، وإن كان الاختيار عند أكثر النحويين إثباتها[2] وما فيه شيء من الشذوذ.

ثم عقد باباً في الهجاء، لم يُسمّه، وكان حديثه فيه عن الاتصال والانفصال بين الألفاظ، وهو القسم الذي لم يذكره أولاً، حين عدّد ما يدخل تحت مفهوم الهجاء، وبدأه بـ(ما) الاستفهامية، وأنّها تُوصل مع حرف الجر، وتُحذف ألفها، وهذا شذوذ دعا إليه التباسها بما الموصولة[3]، ثم ثنّى بـ(إنّما) وأنها تُوصل متى كانت (ما) حرفاً، وتفصل إذا كانت اسماً، وختم بـ(كلما) وحكمها عنده كحكم سابقتها[4].

ووضع باباً آخر الكتاب، ولم يُسمه أيضاً، وكان حديثه فيه عن رسم (الصلاة والزكاة والحياة) والغريب أنّه يُرجح أن تُكتب هجائياً كما كانت في المصحف الكريم قائلاً: «والذي عندي أنها تُكتب بالواو على الأصل؛ لأن الألف فيها منقلبة من واو»[5] وكتابتها هكذا من الشاذ المخالف للقياس[6].

ولعلي بهذا العرض، وإن لم أستوفِ الكتب القديمة كلها، قد حققت الهدفين اللذين ابتدأت بهما هذا المبحث وبيّنتهما، وهما: تفريق الهجائيين لمادة الشذوذ في مؤلفاتهم، كما هو صنيع النحويين في مادة الشاذ في النحو والصرف، واختلافهم في عدّها وتذكارها، ويأتي بعد هذا البيان سرد مادة الشذوذ.

(١) السابق: ٥٩.

(٢) كتاب الخط: ٥٩.

(٣) ينظر: الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٥١ والمساعد: ٤/ ٣٣٩.

(٤) كتاب الخط: ٦٠ و٦١ ونصه فيه: «وتُكتب (كلما) إذا كانت حرفاً موصولة... وإذا زالت عن هذا الموضع كُتبت مفصولة، نحو: كل ما كان منك شكرتك عليه».

(٥) السابق:٦٢ وقال بعد ذلك: «وأمّا غير هذه الأحرف، فالإجماع على كتابتها بالألف» وباب الهجاء من شرح الغرة لابن الدهان: ٢ و٤٦ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٠٥.

(٦) يُنظر: الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٠٥ وفيه قول أبي حيان: «ألا ترى أنّا نوافق خط المصحف مع مخالفته القياس في مواضع كالصلوة والزكوة».

المبحث الثالث:

مسائل الشذوذ في الهجاء:

كنت في تناول هذا المبحث والحديث عن مادته بين خيارين، الأول راجع إلى ابن درستويه، والثاني عائد إلى ابن مالك. أمّا ابن درستويه فقد جاءت مادة الشذوذ عنده موزعة على أبواب خمسة: باب القصر، وباب الوصل والفصل، وباب الحذف، وباب الزيادة، وباب البدل[1]. وأمّا ابن مالك، وكذا مَن شرح كتابه كأبي حيان وناظر الجيش، فقد سردوها تحت عنوانين: الأول: الأصل الأول: فصل الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشيء واحد، والثاني: الأصل الثاني: مطابقة المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها، وقد رأيتُ أن سَوقها حسب صنيع ابن درستويه أحسن وأضبط وأدق، فاخترته ومضيت مستعيناً بالله تعالى عليه.

المطلب الأول: الشاذ من مسائل الهجاء في باب المقصور:

يحيى:

لو أُجري هذا اللفظ على ما كان يجري عليه غيره، وأقصد بذلك ما كانت ألفه رابعة فصاعداً، فحقه أن تُكتب ألفه على صورة الياء، فهذي هي قاعدة هذه الألفاظ، إلّا أنّ الهجائيين أخرجوا من هذه القاعدة ما كان قبل ألفه ياء، وصيّروا حكم ألفه أن تكون قائمة؛ لئلا تجتمع، حسب قول ابن درستويه، الياءان[2] ولكنهم جعلوا هذا الحكم للفعل (يحيا) وأبقوا الاسم (يحيى) على القاعدة الأصلية، خوفاً من أن يلتبس هذا بذاك، وما فعلوه شذوذ عند ابن درستويه، شذوذ باللفظ عمّا قُرر لنظائره[3].

(١) السابق: ٢٢ وما بعدها وعلى طريقته، وإن خالفه في الترتيب، مضى نصر الهوريني في قواعد الإملاء: ٢٧٧.

(٢) ينظر: كتاب الكتاب: ٤٧ وما بعدها، وفيه يقول: «فإن كان ما قبل هذه الألفات ياء كُتبت على اللفظ ألفا؛ لئلا يجتمع الياءان، وذلك مثل: الدنيا».

(٣) وفيه يقول ابن درستويه: «فأما (يحيى) اسم رجل بعينه؛ فإنه يُكتب وحده بالياء مخالفاً لنظائره؛ لأنه علم مشهور، يكثر استعماله، ويُعرف فلا يُلبس، فيجري على اللفظ دون المعنى تخفيفاً وفرقاً بينه وبين الفعل، ولا يُقاس عليه؛ لأنه شاذ عن القياس» ٤٨ وأدب الكاتب: ٢٥٨ وفيه يقول ابن قتيبة: «فإنّ الكتّاب

وذهب المبرد إلى أنّ ما أشبه (يحيى) اسماً، وله شبيه من الفعل، يقاس عليه، وأنكر ذلك ابن مالك وأبو حيان ناظر الجيش[1]، والظاهر عندي أنّ مذهب المبرد فيه أصوب، ذلك أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، وهذا ما دفع بالمبرد إلى اقتياس الحكم في كل ما أشبهه (يحيى).

كَلّا :

كان حقّ هذا اللفظ أن تُكتب ألفه على صورة الياء؛ إذ «كل كلمة كانت ألفها رابعة فصاعداً، منقلبة من وواو أو من ياء أو لم تكن واحدة منهما، مُمالة أوغير ممالة، وجب كتابها بالياء؛ لأنّ ما لحقه منها تاء الضمير التي في (فعلتُ وفعلتَ) أو تثنيته يصير في اللفظ ياء»[2] ولكن الإملائيين خالفوا بها سبيل غيرها؛ لأنها: «لا إمالة فيها، ولأنها حرف لفظه كلفظ ما كان من كلمتين كـ(هلّا) وبل لا وفيها معنى (لا)، وهي مع ذلك تُشبه (كِلَا) التي تُؤكد بها التثنية في الخط أحياناً فكتُبت على اللفظ؛ للفرق وشُذّ بها عن نظائرها»[3].

إلّا :

كان حقه كحق سابقه، إلّا أنّ أهل الهجاء عدلوا به عمّا كان الأصل فيه، وذلك شذوذ به عن حاله[4].

اجتمعوا على أن كتبوه بالياء، ولم يلزموا فيه القياس، وأحسبهم اتبعوا المصحف» وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٣ وفيه ما عند ابن قتيبة وصناعة الكتاب للنحاس: ١٣٥ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/ ٣٣٢ وزاد ابن الحاجب (ريّى) والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٨١ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٥١.

(١) يُنظر: الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل، ٨١ وما بعدها وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١٠/ ٥٣١١ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٨٣.

(٢) كتاب الكتاب: ٤٧.

(٣) كتاب الكتاب، ٤٨ والظاهر لي من قوله: «للفرق» أن المؤلف يُريد ليُفرق بين ما كان أصله من كلمة واحدة كـ: أحوى، وما كان يُشبه ما كان من كلمتين. والله تعالى أعلم وأدب الكاتب: ٢٦٠ وما بعدها ولم يذكر ابن قتيبة (إلّا) ضمن ما ذكره.

(٤) كتاب الكتاب، ٤٨ يقول المؤلف: «وكذلك «إلا» التي يُستثنى بها».

حاشا حرفا :

قياسه أن يكتب بالياء، مثل ما تقدّم، ولكنهم وجدوا لها نظيراً من الفعل، فكتبوا الحرف بالألف؛ لئلا يلتبس اللفظان[1].

وأمّا من عدّه فعلاً، فيجب عليه أن يكتبه على الأصل بالياء[2].

كلا وكلتا :

كان قياس اللفظين أن يُكتب الأول بألف «كلا»، والثاني بياء «كلتى» لكن الهجائيين حسب نقل ابن درستويه أجروهما مع الظاهر مُجراهما مع الضمير، وهذا فيهما خلاف القياس فيهما[3].

ومما يجمل بالبحث التذكير به ـــ وإن تقدّم إيراده ـــ في هذه المسألة، ما دار بين الزمخشري ورشيد الدين الوطواط فيهما، حيث كتبهما الزمخشري في حال الجر والإضافة بالألف، فاعترض عليه رشيد الدين بما قرّره ابن درستويه في كتابه[4].

(١) السابق: ٤٨ ونظيره من الفعل (حاش)، وحاش الصيد: جاءه من حواليه؛ ليصرفه إلى الحبالة، القاموس المحيط، مادة (حاش) ولم يعرض ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٢٥٥ و٢٦٠ له.

(٢) يُنظر: كتاب الكتاب، ٤٨ قال المؤلف: «وهي عند قوم فعل، فمن زعم ذلك، وجب عليه أن يكتبها بالياء لا محالة».

(٣) يُنظر: السابق: ٤٩ وفيه قال المؤلف: «فأما (كلا الرجلين وكلتا المرأتين) فتُحملان مع الأسماء الظاهرة في الخط على لفظهما مع المضمرة، وإن كانتا ممالتين، فتُكتبان في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والجر بالياء؛ لأنهما تصيران في اللفظ مع المضمر كذلك» وأدب الكاتب: ٢٦١ وفيه: «فأما (كلا وكلتا) فقد اختُلف فيهما، والذي أستحب أن يُكتبا إذا وليا حرفاً رافعاً بالألف؛ فتكتب: أتاني كلا الرجلين، وأتاني كلتا المرأتين، وإذا وليا حرفاً ناصباً أو خافضاً كُتبا بالياء؛ فتكتب: رأيت كلى الرجلين، ومررت بكلتى المرأتين..» وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٤ وفيه ما في حديث ابن قتيبة وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٣٢ والمذكور (كلا) وقال ابن الحاجب: «وكلا كُتبت بالوجهين» والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٧٨ وكلتا ٨٥ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٨٥.

(٤) يُنظر: رسائل البلغاء: ٢٩٧ وهي طبعة محدودة عن طبعة قديمة، كانت عام واحد وثلاثين وثلاثمئة بعد الألف الهجري.

المطلب الثاني: الشاذ من مسائل الهجاء في باب الوصل والفصل:

وَيْ :

كان قياسها أنْ تُفصل عن غيرها، ولكنها وُصلت بـ(كأن) خفيفة وثقيلة، فكان ذلك عند ابن درستويه «مما شذ عن نظائره»[1] وسبب وصلها بهما عنده، أنّها تُوصل بالضمير نحو: ويْك، وأُجريت مع كاف الجر مُجراها مع غيرها[2].

ويْلُمّه :

قياسه الفصل (وي لِأُمه) ولكنهم لما حذفوا الهمزة «تخفيفاً وصلوه في الكتاب» وابن درستويه يرى وصل هذا: «أبعد من (ويكأن)» في الشذوذ[3].

أسماء الزمان :

كان القياس في (إذْ) وما يُضاف إليها من أسماء الزمان الفصل، ولكنهم وصلوهما فكتبوا: يومئذٍ، وليلتئذٍ، وساعتئذٍ، وزمانئذٍ، وحينئذٍ، وسبب الوصل عند ابن درستويه أنها مع ما بعدها جُعلت: «شيئاً واحداً، بمنزلة (خمسة عشر)، يُبنى الأول منهما على الفتح، فتصير همزة «إذ» التي حقّها التحقيق مخففة بمنزلة المتوسطة، فتُكتب على حركتها ياء، فلما كانت تُجعل في اللفظ بين بين، وفي الخط ياء، وصلوهما»[4].

---

(١) يُنظر: كتاب الكتاب، ٦٦ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٤.

(٢) يُنظر: كتاب الكتاب: ٦٦ وفيه قال المؤلف: «ومما شذ عن نظائره، فوصل وحقه غير ذلك، فجاز لعارض عرض فيه «وي» إذا وقعت قبل «كأن» الثقيلة ... أو قبل (كأن) الخفيفة... ولذلك لأنها كانت توصل بكاف المخاطبة في قولهم: ويك؛ لأن الكاف لا تنفرد أُجريت مع كاف الجر مجراها مع غيرها» وابن قتيبة في أدب الكاتب: ٢٣٤ وما بعدها لم يذكر (ويكأن).

(٣) يُنظر: كتاب الكتاب: ٦٦ وأدب الكاتب: ٢٤١ وفيه: «وتُكتب (ويلُمّه) موصولة إذا لم تُهمز..» وكتاب الخط لابن السراج: ١٣٢.

(٤) ينظر: كتاب الكتاب، ٦٦ وأدب الكاتب: ٢٤١ ذكر ابن قتيبة هذه الألفاظ سوى (ساعتئذ) وصناعة الكتاب للنحاس: ١٤٩ وباب الهجاء من شرح الغرة: ٤٧ وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٥ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٢٠ وفيه: «وكان القياس أن يفصل الظرفُ المضافُ للجملة التي بقي منها (إذ) المنونة تنوين العوض» وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٤ .

الأعداد مع لفظ المئة :

قياس الأعداد مع المئة الفصل، نحو: ثلاث مئة، وأربع مئة، وما يُشابههما، ولكن الكتاب وصلوها شذوذاً، ووصلُها عند ابن درستويه أبعد في الشذوذ من وصل أسماء الزمان بـ(إذ) وفي سبب الوصل يقول: «لما كانا عدداً مضافاً، وكثر استعمالهما، ولم يكونا مما يُعرّف أو يُعطف كـ:خمس وسبع، وصلوهما»[1].

حبذا ولا حبذا:

يرى ابن درستويه أن القياس فيهما الفصل، وأن وصلهما شذوذ، ودعا الكُتّاب إلى ذلك فيهما عنده: «أنهما كالكلمة، وهما نظيرا «نعما» و«بئسما» فأجروا «ذا» ها هنا مجرى «ما» ثَمّ»[2].

وصل «ما» بـ«في» :

مذهب ابن درستويه الذي اختاره، ودعا إليه؛ أنّ «مما وُصل على الشذوذ: في»[3] ويذهب في تفسير الوصل إلى أنهم جعلوه: «تشبيهاً بما يجب وصله»[4].

(١) كتاب الكتاب: ٦٧ ولم يذكر ابن قتيبة هذه الأعداد وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٤ وقال: «وفي حفظي أن الوصل خاص بـ(ثلثمائة) و(ستمائة) فقط».

(٢) كتاب الكتاب: ٦٧ ولم يذكر ابن قتيبة هذا والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٤٦ و٥٦.

(٣) كتاب الكتاب: ٦٧ وحديث ابن درستويه الأول عنها كان في ٥٦ حيث قال: «ولا يجوز أن توصل بـ(في) عندنا، كقولك: رغبت في ما عند الله؛ لأنها بمعنى (الذي) هاهنا» وأدب الكاتب: ٢٣٧ وظاهر كلام ابن قتيبة فيه فصلها، ودليلي على ذلك قوله: «فإذا كان الكلام خبراً قطعتَ، فقلت: تلكم فيما أحببت؛ لأن (ما) في موضع اسم» فقوله: «قطعت» يدل على الفصل، ولكن المحقق د. الدالي وصلها، ولعلّ مما يُؤيد ما ذهبتُ إليه أن ابن قتيبة قال قبلُ في (كلّما): «وتقول: كلّ ما كان منك حسن... فتقطعها؛ لأنها في موضع اسم» والدالي هنا كتبها مفصولة، وقول ابن قتيبة فيهما واحد «قطعت» واستعمل ابن قتيبة ٢٣٥ القطع مع (مع ما) قائلاً: «ومع ما إذا كانت بمعنى الاسم فهي مقطوعة، وإذا كانت ما صلة فهي موصولة» ومما يُذكر هنا أن أبا حيان في الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٥١ نسب إلى ابن قتيبة وصلها، والله أعلم.

(٤) كتاب الكتاب: ٦٧.

وصل «ما» بـ«مع» :

اختار ابن درستويه فصل «ما» عن «مع»، وقرر هنا أن وصلهما شذوذ، وكانت علة الوصل عنده: «تشبيهاً بما يجب وصله»[1].

المطلب الثالث: الشاذ من مسائل الهجاء في باب الحذف:

الذي والتي والذين:

يذهب ابن درستويه إلى أن القياس في المثلين اللذين يكون أحدهما لام التعريف، أن يثبتا ولا يحذفان، ويَعدّ حذف إحدى اللامين من «الذي، والتي، والذين» مخالفاً للقياس، دعاهم إليه: «عارض يوجب مخالفة القياس»[2].

ذَوُو:

كان القياس فيها حذف إحدى الواوين؛ لأنهما اجتمعتا وانضمت إحداهما[3] ولكن الكتّاب أثبتوهما؛ «للفصل بين الجمع والإفراد»[4].

(١) كتاب الكتاب: ٦٧ ويقول في مكان آخر عنها: «وأمّا «مع» فإنه، وإن كان ظرفاً لازماً له النصب، فليس بمبهم لا صلة له، ولا وقعت فيه مجازاةٌ، وليست «ما» بعده كالملغاة بل هي موصولة كـ(الذي) و(مع) مضاف إليها، فلا يجب وصله بها» هكذا جاء في الكتاب، والذي يبدو لي أصوب» فلا يجوز وصله بها، ومن وصله لإضافته على التشبيه بـ«كل» لزمه وصلُ «كل» إذا كان بغير مجازاة ولا مضارعا للظروف» ٥٩ ويُقوي قولي عدّه وصله شاذا؛ كما في المتن. والله تعالى أعلم وأدب الكاتب: ٢٣٥ اختاره فصلها قائلا: «و(مع ما) إذا كانت بمعنى الاسم فهي مقطوعة، وإذا كانت «ما» صلة فهي موصولة».

(٢) كتاب الكتاب: ٧٠ ويقول في مسألة اللام المحذوفة منها: «فالمحذوفة من الكتاب هي أول الاسم، لا حرف التعريف» والعلة وراء إثبات الألفين أنهما معدودان في كلمتين مختلفتين: «فإن وقع الادغام في حرفين من كلمتين لم يجب الحذف» وأدب الكاتب: ٢٤٣ وفيه: «فإنهم كتبوا ذلك بلام واحدة؛ لكثرة ما يُستعمل» وذكر أنهم اختلفوا في (الليل) و(الليلة) فكتبها بعضهم بلام وبعضهم بلامين والخط لابن السراج: ١٢٨ وفيه ما عند ابن قتيبة وصناعة الكتاب للنحاس: ١٤١ وباب الهجاء من شرح الغرة لابن الدهان: ٢٥ وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٨ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٤٠ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٧٥ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٨.

(٣) كتاب الكتاب: ٧٢ وقال فيها: «حذفوا كل ذلك؛ لاجتماع الواوين، وانضمام إحداهما».

(٤) كتاب الكتاب: ٧٢ ولم يذكرها ابن قتيبة في (الواوين تجتمعان في حرف واحد) ٢٤٢ ولكنه ذكر: طاوس، وناوس، وداود، ومثله كان ابن السراج ١٢٧ و١٢٨ أيضا وكتاب الخط للزجاجي: ٢٢ وصناعة الكتاب للنحاس: ١٤٤ وباب الهجاء من شرح الغرة لابن الدهان: ٣٧ فوالهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل:

لفظ الجلالة (الله):

كان القياس في لفظ الجلالة أن يكون بألف هكذا (اللاه) ولكنّ سلفنا الهجائيين حذفوا ألفه، وحذفها من «الشذوذ تشبيهاً باجتماع الأمثال لكثرة استعماله، وإنه لا يُلبس عند حذفه بغيره»[1].

حذف الألف من (العالمين) وما يُشبهه:

مما كان في الهجاء القديم حذف الألف، ومن مواضع ذلك حذفها من (العالمين) «مما يُحذف على الشذوذ ... ومنه ألف العالمين ... لّما كان في أول الاسم ألف ولام، وفي آخره واو ونون، فطال وكثر استعماله مع ذلك حتى عرف»[2].

ومما أُجري مجرى (العالمين) في حذف الألف عند الكُتّاب، وإن خالفها في العلة: السموات، والملائكة، وسلام عليك صدور الكتب، والسلام عليك، والثلاثاء، والآلاف إذا كانت مضافة لعدد: ثلاثة آلاف، وثلاث إذا أُضيفت إلى عدد: ثلاث نسوة، وثلاثمائة، وثلاثة وثلاثون مفردة ومضافة، وثمانية مفردة ومضافة، وكذلك ثمانون، وثمان لا تُحذف ألفها؛ لأنها بدل من ياء النسب[3].

---

١٢١ وفيه عن المحذوفة: «والذي يقتضيه القياس أنه يحذف الساكنة منهما في الخط؛ لشغل المتحركة بالحركة».

(١) كتاب الكتاب: ٧٧ لم يذكره ابن قتيبة في مظانه (الألفان تجتمعان فيقتصر على إحداهما) ٢٢٦ و(حذف الألف من الأسماء وإثباتها) ٢٢٨ وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٨ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٢٥ وفيه: «فكان القياس إثبات الألف كما تقول: اللام» والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٦٧ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٨.

(٢) كتاب الكتاب: ٧٧ و٧٨ وفيه يقول: «فإذا لم تدخل الألف واللام في هذا الاسم، ولم تقع في آخره علامة الجمع، لم يجز حذف الألف من الكتاب، ولا تُحذف منه أيضا إذا ثُني كراهية الإلباس» وأدب الكاتب: ٢٣١ وما بعدها وبين المؤلفين اختلاف في الحصر والحديث.

(٣) يُنظر: كتاب الكتاب: ٧٨ وما بعدها وقد جمعتُها هنا؛ لأنني رأيتها متقاربة في الحكم وعلته، ولو جريتُ على كتابتها كما ذكرها ابن درستويه لكانت هكذا: الملئكة، وسلم عليك، والسلم عليك، والثلثاء، وأربعة آلف، وثلثة ريالات، وثلث بقرات، وثلثمائة، وثلثة رجال، وثلثون رجلاً، وثمنية رجال، وثمنون رجلاً وأدب الكاتب: ٢٣١ وما بعدها وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٨ ومع الاختلاف اليسير في الألفاظ إلا أن ابن السراج قال: «الأجود عندي في جميع ذا إثبات الألف» وصناعة الكتاب للنحاس: ١٣٩ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٢٨ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٦٨.

ألف (ابن):

مما يُحذف شذوذاً، وله شروط، ألف (ابن) خاصة حسب عبارة ابن درستويه «إذا كان صفة لعلم، أوما أشبه العلم من كنية معروفة أو لقب أو صفة مشهورة مضافاً إلى مثل ذلك»[1].

البسملة:

تُحذف الألف شذوذاً من البسملة، إذا وقعت بين الباء وبين لفظ الجلالة في ابتداء قول وعمل وكتاب، ولا يجوز أن يُفعل بها ذلك مع غير الباء نحو: لاسم الله بركة[2].

ومما يجدر بالباحث الإشارة إليه هنا؛ أنّ ابن درستويه لم يجعل حذف الألف لازماً، وفي قوله: «وقد يحذف الكتاب ألف اسم» ما يشهد لهذا عنده.

ألف الوصل من كل فعل فاؤه همزة:

من الشذوذ في الهجاء حذف همزة الوصل من كل فعل أوله همزة «إذا وقع قبلها حرف لا ينفرد كالفاء والباء ولام القسم، وذلك قولك: زيدا فَأْتمن، وعمرا فَأْمُر»[3].

(١) كتاب الكتاب: ٨١ وأدب الكاتب: ٢١٦ والشذوذ ظاهر من الشروط؛ لأنّ ما يُشترط له يكون خارج القياس، إذ لو كان على القياس ما كان له شروط، كما في عمل (ما) النافية في لغة الحجاز، ومع هذا فهم يجعلون ذلك قياساً؛ لأنهم يريدون بالقياس حينئذ القاعدة، وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٦ وفيه قوله: «وكذلك كل ألف وصل حقها أن تثبت في الخط وتسقط في اللفظ؛ إذا كان قبلها كلام» وكتاب الخط للزجاجي: ٢٣ وقوله فيه: «وحُذفت ألف الوصل من الخط؛ لكثرة الاستعمال» يقوي كونها دون ألف شاذة وباب الهجاء من الغرة لابن الدهان: ١١ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٠٨.

(٢) ينظر: كتاب الكتاب: ٨٢ يقول المؤلف: «ولا يجوز أن يُفعل ذلك بغيره، ولا به مع غير الباء وغير الله عز وجل؛ لأنه شاذ عن القياس». وأدب الكتاب: ٢١٦ وزاد فيه: «وكذلك كُتبت في المصاحف في الحالين مبتدأة ومتوسطة». وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٦. ونقل عن المبرد قوله: «فقال المبرد: ذاك لكثرة هذا الحرف في صدور الكتب والسور». وكتاب الخط للزجاجي: ٢٢. وباب الهجاء من شرح الغرة لابن الدهان: ٩ وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٩ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١١٤ وفيه يقول أبو حيان: «والقياس كتبُه بالألف كما يكتب: بابنك بالألف؛ لكن حذفوها لكثرة الاستعمال» والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٦١.

(٣) كتاب الكتاب: ٨٢ وأدب الكاتب: ٢٢٠ ولم يذكر ابن قتيبة لام القسم وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٨ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٠٦ وفيه يقول: «والسبب في الحذف ... أنهم لو أثبتوا لها صورة

ألف يا النداء:

مما شذ في الهجاء القديم، وذكره أهل العلم، حذف ألف (يا) النداء المتصلة بهمزة، نحو: يأحمد، ويأبا بكر[1].

ألف ها التنبيه:

حُذفت ألف التنبيه تخفيفاً، وهو حذف شاذ، «واطرد حتى صار كاللازم قياساً»[2] مع بعض الأسماء المبهمة وليس كلها، فحُذفت من: هذا، وهذه، وهذي، وهذان، وهؤلاء، وهكذا. ولم يجز حذفها من: هاتي، وهاتا، وهاتين، وهاذاك، وهاؤلئك، وها هو ذا، وها هي ذه، وها هما ذان، وها هم ألاء، وها هن أولاء، وها هنا، وها نحن[3].

وأعاد الحديث ابن درستويه عن (هؤلاء) مرة أخرى، وذكر أنه قد حُذف منها مع ألف التنبيه: «همزة (أولاء) ونابت الواو عنها في الخط»[4].

لكن خفيفة وثقيلة:

القياس في هذ الحرف خفيفاً وثقيلاً أن تبقى ألفه فيه، ولكن الهجائيين حذفوها شذوذاً، وما زال الناس على حذفها إلى يومنا هذا[5].

الألف لكان ذلك جمعاً بين ألفين».

(١) ينظر: أدب الكاتب: ٢٢٦ وباب الهجاء من الغرة لابن الدهان: ١٤ وفيه: «فإن ناديت اسماً في أوله همزة: فإن شئت أعدمتها من الخط، وإن شئت أثبتها» والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٣٠ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٨١ ورسم المصحف لا يفرق في هذه القضية؛ فكل منادى تُحذف معه ألف حرف النداء.

(٢) كتاب الكتاب: ٨٣.

(٣) كتاب الكتاب: ٨٣ هذا تفصيل الأسماء المبهمة عند ابن درستويه بتصرف قليل في عبارته، وعلة الحذف في الجملة عنده لزوم ها التنبيه المبهمة وكثرة استعمالها معها وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٩ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٣٢ وفيه نقَل عن ثعلب: «فقد استعملوا إسقاط الألف فيهن، فكأنهم أرادوا أن هذه الحروف أكثر ما تصحب (ذا) للإشارة». والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٦٨ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٨١.

(٤) كتاب الكتاب: ٨٤ ومراده والله أعلم أنّ أصلها (ها أولاء) فحُذفت منها ألف التنبيه فصارت (هأولاء) ثم حُذفت الهمزة فصارت (هولاء) هذا ظاهر كلامه والمحقق كتبها هكذا (هؤلاء) كما نكتبها جميعا الآن.

(٥) ينظر: السابق: ٨٤ وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٩ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٨١.

الرحمن:

ختم ابن درستويه باب الحذف بثُلة من الألفاظ، حُذف منها على الشذوذ لغير اجتماع الأشباه ولا للتشبيه باجتماعها، ومعظم المحذوف منها ألف، وهي هكذا وردت عنده:

«الرحمن» إذا دخلت عليه الألف واللام، و«سبحن الله» ما دام مضافاً إلى لفظ الجلالة، و«الحرث» إذا كان بالألف واللام، وكذلك «القَسِم»، ومثلها: صلح، وخلد، وملك؛ إذا كانت أعلاماً، فإن عُني بها الصفات لم تُحذف، ومنها: إبرهيم، وإسمعيل، وسليمن، وهرون، ولا يجوز الحذف في غيرها نحو: إسرافيل، وميكائيل، وإلياس، ونعيمان، وقارون؛ لقلة استعمال ذلك، ومنها: لقمن، وعثمن، ومعوية، ومرون، وسفين، ولا تُجرى غيرها عليها نحو: عمران، وسلمان، وبرجان، وعفان، وتُحذف ألف «درهم» الجمع إذا كان العدد مضافاً إليها نحو: أربعة درهم، وألف «دينار» تُحذف إذا لحقته ألف النصب في آخره نحو: خمسة عشر دينراً، وعشرون دينراً، و«الدوانيق» حُذفت ألفها مضافة وغير مضافة، وألف «جمادى» حذفوها، وحذفوا من «أبجد» الألف والواو؛ لأنها كنية مثل: أبي زاد، والألف من «هوّز» لأنه بمنزلة «كرّاز»، والواو من «كلمُن» لأنه بمنزلة «قلمون»، والياء والألف من «قرشت»[1].

ومما يُذكر، وله علاقة بهذا، أن ابن درستويه حكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقرأ: ﴿فأصدق وأكن من الصالحين﴾[2] ويُوجه قراءته بما ذُكر في «كلمن» قائلاً: «كُتبت هذه بحذف الواو، كما يُكتب «كلمن» بلا واو»[3].

(١) ينظر: كتاب الكتاب: ٨٤ ـ ٨٧ و«قرشت» كتبها هكذا المحقق «قريشيات» ولا أظن ما صنعه صحيحا، وحجتي أن الفيروزآبادي في القاموس المحيط، مادة (بجد) قال: «وأبجد إلى قرشت، وكلمُنْ رئيسهم: ملوك مدين» وأدب الكاتب: ٢٢٨ وما بعدها وبين اختلاف في الحصر وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٨ وفي ١٢٩ خالد ومالك وما معهما وكتاب الخط للزجاجي: ٢٢ وليس كل ما في المتن عنده وكذا الحال مع صناعة الكتاب للنحاس: ١٣٩ و١٤٢ و١٤٣ وفيها (إبرهيم وإسمعيل) وما يُماثله وباب الهجاء من الغرة لابن الدهان: ١٥ وما بعدها وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٨ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٣٤ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٦٧ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٩.

(٢) المنافقون: ١٠.

(٣) كتاب الكتاب: ٨٧ ومراده أن الواو منويّة وإن حُذفت.

حذف ألف (ما) الاستفهامية مع جرها:

من شذوذ الهجاء عن القياس حذفُ ألف (ما) الاستفهامية حين دخول الجار، نحو: علامَ تدع الصلاة؟ وكان مقتضى القياس أن تبقى الألف ولكنهم حذفوها للفرق بين الاستفهامية والموصولة[1].

المطلب الرابع: الشاذ من مسائل الهجاء في باب الزيادة:

ابتدأ ابن درستويه هذا الباب بذكر ما يُزاد من الحروف «اعلم أنهم لا يزيدون في الخط إلا ما يحذفون»[2] وهي حروف المد واللين وما ضارعها؛ لأنها «أم الحروف التي لا تخلو منها كلمة»[3] وثنّى بعلتي الزيادة «إنما يُزاد الحرف للفرق بين الكلمة وبين غيرها، وللعوض من شيء محذوف»[4] ثم قسم فصول هذا الباب إلى ثلاثة، أولها في زيادة الألف، وثانيها في زيادة الهاء، وثالثها في زيادة الواو، وهذا تفصيل ما ذكره فيها.

الألف التي تُكتب بعد واو الجمع:

تُلحق الألف شذوذاً بواو الجمع، «إذا لم تتصل الكلمة بعلامة الضمير أولم يكن بعد الواو نون الجميع» نحو: كتبوا ولم يكتبوا وبنوا زيد وذووا مال[5]

(١) ينظر: الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٥١ والمساعد: ٤/ ٣٣٩ وفي تلك الأزمان لم تكن تُعرف علامات الترقيم مثل (؟) ولعل هذا هو السبب وراء تفريقهم بين الاستفهامية والموصولة، والله تعالى أعلم.

(٢) السابق: ٨٩

(٣) السابق: ٨٩

(٤) السابق: ٨٩

(٥) السابق: ٨٩ وذكر أنّ من الكتّاب مَنْ لا يُثبتها مع الاسم، سواء كان مضافاً إلى ظاهر أم مضافا إلى ضمير نحو: بنو زيد وذوو مال وأدب الكاتب: ٢٢٥ وظاهر كلامه ككلام ابن درستويه؛ لأنه جعل زيادتها «بعد واو الجمع» وإن كان تمثيله على واو الجمع التي للضمير وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٥ وذكر في تفسير زيادتها مذهبين وكتاب الخط للزجاجي: ١٨ وفي ٢٠ قال: «وكان بعض الكتّاب لا يزيد الألف... والاختيار إثبات الألف». وذكر في ٢١ أنّ منهم مَنْ يزيدها في الجمع نحو: بنوا فلان وصناعة الكتاب للنحاس: ١٣٦ وباب الهجاء من الغرة لابن الدهان للمع: ٤ وفيه: «فأما الألف فزادها قوم بعد واو الجمع والواو الساكنة التي هي لام الفعل» وفيه أيضا ٣٥ أنه يجوز كتابتها مع الجمع نحو: ظالموا زيد حملا على الفعل وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٧ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٤٦ وللنحويين خلاف فيها ينظر ثَمّ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٧٧ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٤.

لم يُفرّق ابن درستويه بين واو الجمع التي تكون ضميراً وبين تلك التي تكون علامة إعراب في حال الرفع.

ألف مائة:

تُزاد هذه الألف شذوذاً عند الهجائيين، وأجمعوا أنها للفرق بينها وبين (منه) تُزاد في المفرد، وكذلك في المثنى، وتُحذف في الجمع (مئين، ومئات) لأنها فيه لا تُشبه (منه)[1].

ألف (أنا):

زيدت هذه الألف شذوذاً وصلاً ووقفاً، وكان حقها أن تُزاد عليها في الوقف هاء، وألّا يُزاد عليها في الوصل شيء، ولكنها كثرت في الكلام فخففوها وجعلوا الألف بدلاً منها[2].

ألف (حاشا):

عدّ ابن درستويه الألف الأخيرة من (حاشا) مزيدة شذوذاً، فليست من أصل الكلمة، وشبه زيادتها بزيادة الألف في (أنَ) واختار رسمها ألفاً؛ لأنها لا أصل لها عنده[3].

(١) كتاب الكتاب: ٩٠ وجوّز ابن درستويه أن تكون زيدت عوضاً مما نقص من الكلمة، وهذا خلاف في ظني للإجماع الذي ساقه وأدب الكاتب: ٢٤٦ وفيه: «ألا ترى أنك تقول: أخذت مائة، وأخذت منه، فلو لم تكن الألف لالتبس على القارئ» ووجهه أن الهجاء القديم لم يكن فيه نقط للهاء من (مائه) ولم يكن فيه رسم الهمزة وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٥ وفيه يقول: « وكان حقها أن تُكتب بياء لا ألف قبلها». وكتاب الخط للزجاجي: ١٨ وصناعة الكتاب للنحاس: ١٤٠ وباب الهجاء من الغرة لابن الدهان: ٦ وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٧ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٤٢ ويقول أبو حيان ١٤٥: «وكثيرا ما أكتب أنا (مائة) بغير ألف..؛ لأن كتب (مائة) بالألف خارج عن الأقيسة» والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٧٦ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٥ .

(٢) كتاب الكتاب: ٩١ ومما يحسن إيراده من قوله: « وأُلزمت الزيادة في الوصل، كما أُلزمت في الوقف؛ لئلا يُشبه (أن) الداخلة على الأسماء والأفعال» لم يذكرها ابن قتيبة في (ما زيد في الكتاب) ٢٤٥ وما بعدها وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٦ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٧١.

(٣) كتاب الكتاب: ٩١ كان القياس في (حاشا) أن يكون حكم ألفها حكم الألف الرابعة فتُرسم ياء لم يذكرها ابن قتيبة في (الحروف التي تأتي للمعاني) ٢٦٠ وما بعدها.

واو (عَمْر) المرفوع والمجرور إذا لم يُنصب ولم يُثنّ ولم يُصغّر ولم يُضف لمضمر:

زادوا الواو في (عمْر) شذوذاً، وزيادتها عند ابن درستويه «أشذ عن القياس من ألف (مئة) ... وإنّما كان شاذاً؛ لأن مثل هذين إنما يُفرق بينهما بالشكل»[1].

واو (أُولئك) و(أُولاء):

زيدت الواو شذوذاً في أول هذا الاسم؛ للفرق بين الأول وبين (إليك)، وللفرق بين الثاني وبين (أَلا) ويرى ابن درستويه أن هذه الواو «أقيس من واو (عمْر) لأنها في اسم مبهم»[2].

كأيّن:

رُسمت (كأيّ) بالنون، وأصل نونها تنوين، فكان القياس أن تبقى تنويناً، ولكنهم جعلوها نوناً، وذاك وجه شذوذها، وجعلتُها آخر الزيادة[3]؛ لأن ابن درستويه لم يذكرها، ولم يجعل التنوين من أحرف الزيادة.

(١) كتاب الكتاب: ٩٢ وذكر ابن درستويه أنه: «لو زيدت الواو في كل رسم أشبهه آخر؛ لصار أكثر الكلام بواو مثل: قَلْب وقُلُب..» وأدب الكاتب: ٢٤٥ وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٥ وهنا ذكر قول المبرد: «إنما أُلحقت الزوائد التي لا أصل لها؛ لأن الخط وقع قبل حدوث الشكل، فجرى الناس عليه». وكتاب الخط للزجاجي: ١٨ وصناعة الكتاب للنحاس: ١٣٦ وباب الهجاء من الغرة لابن الدهان: ٧ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٥١ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٧.

(٢) كتاب الكتاب: ٩٣ ولم تُزد الواو حسب قول ابن درستويه في (أُلى) نحو: جاء الألى فعلوا؛ لأن فيها الألف واللام، وهي لهما لا تلتبس بما ذُكر من ألفاظ وأدب الكاتب: ٢٤٦ وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٧ وذكر أيضا (يا أُخَي) مصغراً، وحكى عن بعض الكتّاب زيادة واو لئلا يلتبس بغير المصغر وكتاب الخط للزجاجي: ٢١ وذكر (أوخي) مصغرا وقال عنه: «وما أراها مستحسنة؛ لأن الضمة تُغني عنها، وهي عند كتّاب زماننا غير مستعملة» وصناعة الكتاب: ١٣٦ وباب الهجاء من شرح الغرة لابن الدهان: ٣٧ وذكر (أولو) وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢٧ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١٥١ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٧٨ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٧٦.

(٣) ينظر: الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٧٤ وشذوذها من قول ابن مالك، وقال أبو حيان في تفسيره: «وجه شذوذ (كاين) أنهم ذكروا أن الكاف هي كاف التشبيه، دخلت على (أيّ) فـ(أي) منونة، وهي مجرورة بالكاف، فهي في الأصل مركبة، فكان القياس يقتضي أن لا تُكتب صورة التنوين، بل تحذف خطاً». والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٤٩ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٦٢.

المطلب الخامس: الشاذ من مسائل الهجاء في باب البدل:

هذا هو الباب الأخير من فصول ابن درستويه التي وزّع عليها مادة الشذوذ في الهجاء، وابتدأه ذاكراً الحروف التي تُبدل قائلاً: «هي التي تُحذف وتُزاد ولا يُبدل غير حروف اللين وما ضارعها». ثم عرض لعلة ذلك في قوله: «ولا يقع البدل في الكتاب إلا فرقاً أو تخفيفاً أو اتّباعاً»[1]. وجعل الباب في أربعة فصول، فصل لبدل الهاء، وآخر لبدل الألف، ومثله لبدل الواو، ورابع لبدل الياء، وهذه مسائل هذه الفصول مسوقة حسب إيراد المؤلف رحمه الله تعالى.

تاء (ذات ولات وأيتها وهيهات وثمّت وربّت ورحمت الله واللات):

يعدّ ابن درستويه كتابة هذه الألفاظ بالتاء خلاف القياس، وهذا ظاهر في قوله: «فهذا قياس هذا الضرب، وقد خُولف بكلمات منه، فأُلزمت التاء على كل حال»[2].

كان القياس في هذه الألفاظ كلها أن تُكتب هاء؛ لكنها جُعلت تاء، وكان لذلك علة، ذكرها ابن درستويه فيها، وهي في (ذات) أنها مضافة لما بعدها، وفي (لات) أنّها متصلة لا تكاد تنفصل، وفي (أيتها) أنّها لم يكن لانفصالها معنى، وفي (هيهات) أنّها تكرر ويلزمها الاتصال بما بعدها، وفي (ثمت وثمت) أنهما حرفان يتعلق بهما ما بعدهما، وفي (رحمت) إذا أُضيفت إلى اسم الله تعالى أنّها يكثر استعمالها معه في التحية، وفي (اللات) اسم الصنم كراهية شبهه باسم الله تعالى[3].

(١) كتاب الكتاب: ٩٥.

(٢) كتاب الكتاب: ٩٥ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣٤٩.

(٣) يُنظر: كتاب الكتاب: ٩٦ وأدب الكاتب: ٢٤٤ في (باب هاء التأنيث) وذكر منها «رحمت الله» و«هيهات» وكتاب الخط لابن السراج: ١٢٥ وذكر منها ما ذكر ابن قُتيبة وحكى الإجماع في كتابتهما: «أجمع الكتاب على أن كتبوا (السلام عليكم ورحمت الله) بالتاء... و(هيهات) يُوقف عليها بالهاء والتاء، والإجماع في كتابه على التاء» والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٧٦ والذي فيه (نعمت الله).

بدل الألف من التنوين والنون الخفيفة:

عدّ ابن درستويه من الخارج عن القياس الألفَ التي تُبدل من تنوين النصب وصلاً ووقفاً ونون التوكيد الخفيفة وقفاً، نحو: رأيت زيداً، وأكرمنْ خالداً[1].

بدل الواو من الألف (الصلوة والزكوة والحيوة والربو):

ظاهر كلام ابن درستويه أن كتابة هذه الألفاظ الثلاثة بالواو شاذ، وأمره واضح لأنه خلاف ما قضى به أصلاً الهجاء، ولكنه وصف ذلك أيضاً بالغلط قائلاً: «فأُبدلت... غلطاً في الخطّ، واستُعمل حتى اعتيد»[2].

بدل الياء من همزة (إذ) و(إنْ) مع لام القسم و(أب):

ومما خُولف فيه القياس عند ابن درستويه همزة (إذْ) و(أب) إذ رُسمتا ياء نحو: يومئذ ولئن وبئبي أنت، إذا كانت الأولى مع ما قبلها من أسماء الزمان اسماً واحداً مبنياً، وكانت الثانية كالهمزة المتوسطة إذ لم يكونا منفصلين، وكانت الثالثة مع الباء بمنزلة كلمة واحدة، وبرهان عدّهما كلمة واحدة الاشتقاق منهما معا، فقالوا: بأبأته بأبأة[3].

(١) يُنظر: كتاب الكتاب: ٩٦ واحترز مع النون الخفيفة من حالين، الأولى: أن يتصل بالفعل ضمير نحو: أكرمنْه، والثانية: أن تكون لام الفعل همزة؛ لئلا تجتمع في الخط ألفان، نحو: اقرأنْ؛ فلا تُكتب فيهما إلا نوناً وأدب الكاتب: ٢٤٥ لم يذكر ذلك في (ما زيد في الكتاب) والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٧١.

(٢) ينظر: كتاب الكتاب: ٩٨ وقال في هذا بعد ذلك: «وكتاب ذلك كله بالألف هو الصواب الموافق للأصل والقياس، ومن آثر العادة، وجرى على الاستعمال في هذه الكلمات خاصة، لم يجز له ذلك فيها إذا ثنّى أو أضاف إلى مضمر، ووجب عليه الرد إلى القياس والأصل وإثبات الألف فيها كقولك: صلاتك وزكاتك... وكذلك حكم الواو التي تُبدل في (الربو) وهي أقبح؛ لأنها في الطرف» وأدب الكاتب: ٢٤٧ وفيه: «تكتب ... بالواو اتباعاً للمصحف» ولم يذكر «الربو» وكتاب ابن السراج: ١٢٤ وفيه الثلاثة وحدها، ونقل عن المبرد، وهو كثير النقل عنه، «ليُظهروا تفخيم الألف» وكتاب الخط للزجاجي: ٦٢ ولم يذكر «الربو» وفيه: «والذي عندنا أنها تُكتب بالواو على الأصل» وباب الهجاء من شرح الغرة: ٤٦ والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ٨٥ و٨٩ ويقول أبو حيان في ١٠٥ في معرض حديثه عن شيء آخر: «ألا ترى أنّا نوافق خط المصحف مع مخالفته القياس في مواضع كالصلوة والزكوة» وظاهر هذا أنهم كانوا يكتبونها هكذا وهمع الهوامع: ٣/ ٤٦٤ نقل قول أبي حيان.

(٣) كتاب الكتاب: ٩٨ والظاهر لي من بدل الياء هنا؛ أن الهجائيين كتبوا همزة هذين اللفظين على نبرة. وذكر

الخاتمة:

تنبعث الفكرة البحثية في الذهن فجأة، وتأتي سهلة ليّنة، وكذلك كانت حال هذه الفكرة معي، ولكن حين يشرع صاحبها فيها تبدأ صعوباتها، وتتضح إشكالاتها، وتتسع آفاقها، ويودّ المرء لو وَفى بحقها، وأعذر في درسها، وشمل بنظره جميع مظانها، وقدّم للسائلين عنها آمالهم فيها، وذلك ما أرجوه، وأدعو الله تعالى أن يُحققه.

وكل ما قد مضى، وإن كان صعباً عسيراً، انقضى الآن كأنْ لم يكن، فقد أُنسيت المصاعب، وغابت عني المشاق، وحضرني الأمل أن تكون هذه الخاتمة، وما تحمله من نتائج البحث وزُبده، شاهدة على قيمته ودالة على بذل الجهد فيه، وأنا مؤمن أنها بضاعة تُعرض في السوق، وقيمتها رهْن برضا الناس عنها وانتفاعهم منها، ولكني أسأل الله تعالى أن يكون ختامها بهذه النتائج لها لا عليها، وهذه هي:

الأولى: أنّ الشذوذ في الهجاء راجع إلى اصطلاح الهجائيين وما قرروه فيه؛ فما خالف أصولهم عدّوه شاذاً، وإن التزموه ولم يُخضعوه لتلك الأصول؛ كما في لفظ الجلالة، ولفظ (لكن) وما يُضارعها مما مرّ في هذا البحث.

الثانية: أنّ الشاذ له معنيان: الأول: أن يُخالف اللفظ أصلاً من أَصْلي الهجاء، وعليه معظم الباب باب الشاذ، والثاني: أن يُخالف اللفظ قاعدة وُضعت لقبيله، وخُصّت بأشباهه؛ كما في (يحيى) علماً.

ابن درستويه أنهم فرّقوا بين (إن) المكسورة و(أنْ) المفتوحة إذا دخلت عليه لام القسم ولام الجر نحو: لأنْ تكرمني أحب إليّ، وأكرمك لِأَنْ تُكرمني وصناعة الكتاب للنحاس: ١٤٦ وفيه (لئلا ولئن) وأن القياس فيهما أن تُكتب الهمزة بالألف؛ لأنها همزة مبتدأ بها والهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل: ١١٩ وما بعدها وذكر أبو حيان (لئلا) و(لئن) و(يومئذ وحينئذ) وقال عن الأولى: «كان القياس أن تُكتب (لأن لا) بلام فألف ونون منفصلة من (لا)» وقال عن الثانية: «وكان قياس هذا (لئن) أن يُكتب لإن بلام فألف ونون» وقال عن الأخيرين: «وكان القياس أن يفصل الظرف المضاف للجملة التي بقي منها (إذ) المنونة تنوين العوض وأن يُكتب (إذ) وبالألف». وهمع الهوامع: ٣/ ٤٦٤.

الثالثة: أنّ الذي ظهر لي أنهم يُطلقون (القياس) وهو القاعدة على شيئين: الأول: ما وافق الأصل العام أو القاعدة العامة التي تأتلف تحتها ألفاظ كثيرة، والثاني: ما وافق القاعدة الخاصة، التي تنتظم أفراداً قليلة، ألّف بينها علةٌ عارضة.

الرابعة: أنّ حال الكتابة العربية الأولى لها أثر ظاهر في الشذوذ، ومن ذلك أن العرب ما كانوا ينقطون ولا يشكلون، وكانت حالهم هذه مع الكتابة تدعوهم إلى التفريق بين المتشابهات؛ كما جرى ذلك منهم في (عمرو) وفي (مائة) فهم حين زادوا واواً في الأول في حالتي الرفع والجر راموا التفريق بينه وبين (عمر) ومثل ذلك فعلوا حين فرّقوا بين (مئة) و(فئة) ويظن من أَلِف الشكل والنقط الآن أنّه لم يكن ثمت داع لتفريقهم، وهو لو عاشوا ما عاشوه لم يكن له حال سوى حالهم مع هذين اللفظين وغيرهما.

الخامسة: أنّ حضور هذا الأمر في أذهان الباحثين، ووضوحه عندهم؛ يغلب على ظني أنّه سيقودهم إلى ما انتهى إليه الشيخ المبرد، ودعا إليه، وهو أنّ كل لفظ دعت ظروفُ خلاء الكتابة من النقط والشكل إلى كتابته خلاف الأصول والقياس؛ ينبغي أن يعود إلى ما تقتضيه تلك الأصول؛ لأنّ العلة التي دعتهم إلى إخراجه عنها زالت بالنقط والشكل، وهو المعنى الذي حكاه عنه ابن السراج في قوله: «إنّما أُلحقت الزوائد، التي لا أصل لها؛ لأن الخط وقع قبل حدوث الشكل، فجرى الناس عليه»[1].

وزاد بيان المبرد له وإلحاحه عليه في قوله: «فمن اتّبع الكُتّاب، كتب (مئة) كما يكتبون، ومن آثر الصواب كتبه بياء واحدة وهمزها، وكذلك (عمْر) فإذا خفت اللبس بين الشيئين نحو: بَكْر وبِكر، شكلت كل واحد منها؛ ليُعرف مِن صاحبه؛ كما أنّهما إذا استويا نقطت كل واحد منهما؛ ليُعرف مِنْ صاحبه»[2].

(١) كتاب الخط: ١٢٥.

(٢) السابق: ١٢٥.

وأحسب أنّ ما ذهب إليه المبرد هو الذي ينبغي في غير رسم المصحف أن يُتّخذ منطلقاً من منطلقات إصلاح الهجاء، ولعلي أكون ممن يكتب في هذه المسألة إن شاء الله مستقبلاً.

السادسة: أن المؤلفين في الهجاء، وإن اتفقوا على أصوله وقياسه، إلّا أنهم قد اختلفوا في ما يرجع إلى الشذوذ منه، فأحصى بعضهم من الألفاظ وعدّ ما لم يعدّه غيره ويُحصيه.

السابعة: أنّ الشذوذ في الهجاء مختلف عن الشذوذ في قواعد اللغة؛ فالأول عائد إلى اصطلاح الهجائيين، وما قرروه من أصول، والثاني راجع إلى كلام العرب وقوانينها فيه، فهما وإن اشتركا في اللفظ والبدء، إلّا أنهما مختلفان في المعنى والمآل.

الثامنة: ظاهر ما رأيت في هذه الرحلة العلمية في كتب الهجاء؛ أنّ جلّ ما في الهجاء الاصطلاحي من خروج عن القياس، إن لم أقل: كله، راجع إلى رسم المصحف، الذي اتّخذه الصحابة رضوان الله عليهم في كتابة القرآن الكريم وتدوينه، فقد كان النموذج الأول، الذي انتشر في العالم الإسلامي في تلك الحقبة، واطّلع عليه المسلمون في كل مكان، والنماذج الأولى لها التأثير الأكبر والدور الأعظم خاصة في عالم، كعالم المسلمين في تلك الأزمان، لم يكن يعرف للكتابة قواعد واضحة وطرائق مُقننة بل لم يكن يقرأ شيئاً سوى كتاب الله تعالى، وفي هذه الأقدمية يقول ولفنسون: «ولا شكّ أن صحف القرآن الكريم هي أقدم صحف مدونةٍ كاملة وصلت إلينا عن اللغة العربية قبل أن تصل إلينا قصائد مدونة من الشعر الجاهلي»[1]. وما دامت أول مكتوب نظر فيه المسلم، بل أدام نظره فيه، فلا غرابة أن تنتقل طرائق رسم الكلمات منه إلى غيره.

وهذا يجعلني أذهب إلى أنّ الكتابة الأولى، وأقصد الكتابة الاصطلاحية، كانت متأثرة جداً برسم المصحف، وأنّ التأثر الشديد به خفّ مع نشأة العلوم، وحديث العلماء عن الهجاء والخط وقواعد الكتابة، وهو المعنى الذي أشار إليه ابن درستويه

(١) تاريخ اللغات السامية: ١٤٩.

في أول كتابه حين حديثه عنه: «وفيه اختلاف بين العلماء، فمنهم المقتفي فيه خط المصحف والمكتفي بما نشأ عليه، والقائس إن مصيباً وإن مخطئاً»[1].

التاسعة: ظهر لي أنّ رسم المصحف الذي كتب به الصحابة رضوان الله عليهم المصحف الشريف هو الرسم الذي كانت العرب تكتب به، فالصحابة كتبوه وفق ما استقر في زمانهم من قواعد الهجاء، فالمصحف الشريف يحمل طرائق العرب قبل الإسلام في الهجاء والكتابة؛ فما يراه المرء في مؤلفات الهجاء القديمة من شذوذ تصحّ نسبته إلى عادات العرب في الكتابة؛ لأن هجاء المصحف الشريف يُمثلها ويحكي عنها.

العاشرة: بدا لي أنّ من الوفاء للصحابة وهجائهم، ومن الوفاء للدرس اللغوي العربي القديم، أن تتجه كليات اللغة العربية في العالم العربي والإسلامي إلى تدريس رسم المصحف وتمهير طلابها به؛ فهو أصل هجائنا، وفيه تفسير كثير من غرائبه الباقية، وما هو بحسنٍ أن يجهل متخصص في العربية ذلك منه، وتغفل مؤسسات التعليم عن تزويده به.

الحادية عشرة: أن تفاسير الشذوذ التي ترد في كتب الهجاء قديما وحديثا وتعاليله عائدة كلها أو جلّها إلى تفسير عمل الصحابة رضوان الله عليهم في المصحف الشريف، وهذه الثمرة مبنية على ما قبلها وخارجة منها، وهذا يُنبئ عن أنّ درس الهجاء القديم يدعو الدارسين إلى التبصّر بما كان عليه المصحف الشريف قبل نقطه وشكله؛ لأنّ ألفنا اليوم لكتاب الله تعالى ورؤيتنا له منقوطاً مشكولاً تبعثُ في أنفس بعضنا الأسئلة والاستفهامات.

الثانية عشرة: أنّ هذه النتائج تدعوني مستقبلاً إلى دراسة هذه الظاهرة نفسها في مؤلفات الهجاء الحديثة حتى أرى كيف نظر فيها المحدثون إلى الشذوذ ومسائله، وكيف قرروا نهج كتابتها، وكيف انتهوا إلى حلّ إشكالها في مخالفة أصول الهجاء وقياسه؛ إذ هي إحدى التحديات التي تُواجه متعلمي الهجاء اليوم حين أصبح

(١) كتاب الكتاب: ١٩.

عموم الأمة، وليس الحال كالماضي يوم كان المتعلمون قلة قليلة صبورة، مطالباً أن يعرف الهجاء ويضبط قواعده ويمهر فيه؟

وخير الختام حمد الله تعالى على تيسيره، وشكره على توفيقه، ودعوته أن يُبارك في الجهد، وينفع به، ويتجاوز عن التقصير بفضله، ويعفو عنه، ويصلي على حبيبه ومصطفاه وعلى آله وصحبه ومن والاه.

المصادر والمراجع:

١- أدب الكاتب، ت: محمد الدالي، ط الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ، بيروت.

٢- باب الهجاء من شرح ابن الدهان لكتاب اللمع الذي حققه فائز فارس، ط الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣- تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت.

٤- الجمل، ت: د. علي توفيق الحمد، ط الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٥- رسم المصحف دراسة لغوية لغانم قدّوري الحمد، ط الأولى ١٤٠٢هـ، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد.

٦- رسائل البلغاء جمعها محمد كرد علي، دون طبعة، دار صادر، بيروت، ٢٠٢٠م.

٧- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الأساتذة، ط الأولى ١٤٢٨هـ، دار السلام، القاهرة.

٨- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، أخرجها محمد الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٩- الصاحبي لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.

١٠- في قواعد الإملاء لنصر الهوريني، ت: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

١١- الفهرست لابن النديم، اعتنى به إبراهيم رمضان، ط الأولى ١٤١٥هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٢- القاموس المحيط للفيروزآبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٣- كتاب الخط لأبي بكر بن السراج، المورد: مج ٥ والعدد ٣.

١٤- كتاب الخط للزجاجي، ت. غانم قدورة الحمد، ط الأولى، دار عمار، عمان، ١٤٢١هـ).

١٥- كتاب الكتّاب لابن دُرُسْتُويَه، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢١م.

١٦- كتاب المصاحف لأبي بكر عبد الله بن أبي داود، ت: محمد بن عبده، ط الثانية ١٤٢٣هـ، الفاروق الحديثة للطباعة، القاهرة.

١٧- الكشاف للزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

١٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، أخرجه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل، دار الجيل، بيروت.

١٩- المساعد لابن عقيل، دون ط، ت. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٢٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: عبد الجليل عبده، ط الأولى ١٤١٤هـ، دار الحديث، القاهرة.

٢١- المقنع في مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو الداني، ت: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٢٢- الهجاء آخر أبواب التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، ت: تركي بن سهو العتيبي، ط الثانية ١٤٣٠هـ، دار صادر، بيروت.

٢٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، ط الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.